الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة احمد دراية . أدرار
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية تخصص: المغرب العربي المعاصر

مؤسسات الثورة بالخارج 1954 – 1962
لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة - نموذجاً

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في التاريخ تخصص
المغرب العربي المعاصر

إعدادالطالبين: إشراف الدكتور:

- عبد الله بيقا
- عبد الفتاح بالي

بوتدارة سالم

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمد جلايلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
سالم بوتدارة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
برمكي محمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أدرار	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 1442-1443 هـ / 2021-2022 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بوتارة سالم

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: مؤسسات الشورى بالجزائر 1954-1962 لجنة التنسيق والتنفيذ أو الحكومة المؤقتة نموذجا

من إنجاز الطالب(ة): بيقا عبد الله

و الطالب(ة): بابي عبد الفتاح

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

القسم : العلوم الإنسانية

التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/06/01

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 2022/06/15

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمابعد التدرج والبحث العلمي
د . بابا عبد الله

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

بادئ ذي بدء نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل

. ثم .

ومن منطلق الاعتراف بالفضل
نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف
الدكتور بوتدارة سالم
ومن خلاله نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير
إلى لجنة المناقشة الموقرة
التي شّرفتنا بقبول مناقشة وتقييم
هذا العمل المتواضع
كما لا يفوتنا أن نتوجه في الختام بالشكر الجزيل
إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد
في انجاز هذا العمل

وشكرا

بيقا عبد الله
بالي عبد الفتاح

إهـــــداء

إلى نبع الحنان إلى من بجلها الرحمان ونهضت بفضلها الأوطان إلى من تغنى بها الشاعر والفنان إلى من وسع حنانها سعة الزمان والمكان إلى من تجف الأقلام ويعجز اللسان عن وصفها إلى التي أوصى بها خير الأنام

أمي أمي أمي

إلى من علمني أن الحياة جدا وكدا إلى من تعب لكي ارتاح وسهر لأنام إلى من علمني أن الصدقة نور والصبر ضياء إلى من علمني أن أحيا حياة الاستقامة والطموح وعلمني أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل إلى سندي وظهري في الحياة

أبي حفظه الله وأمد في عمره ورزقه

إلى من أهديتهم الصراحة والصدق ومعهم أجد عمري وبهم يهون صعبي وبرفقتهم يطول دربي إلى من هداني الله بهم وأرشدني طريق النجاح وبهم شدا قلبي وصاح ومنهم اجني المحبة وفي عيونهم فرحتي وعلى شفاههم بسمتي إليهم أسمى المعاني إخوتي وأخواتي أبناء أخي وأختي كل باسمه

إلى كل عائلتي وأهلي

إلى من قاسمني تعب ومشقة هذا البحث صديقي عبد الفتاح

إلى كل من أحاطني بالأمل وتفهمني ساعة الضيق والتردد ومّد إلى يد العون والى كل شفاه نطقت ولو بكلمة طيّبة لتشجعني إلى كل من وسعهم قلبي ولم يخُطهم قلميّ

إلى كل أصدقائي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

عبد الله

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذين ضحوا بالغالي والنفيّس من أجل أن ننعم نحنُ بنعمة الحرية والاستقلال

شهداء الجزائر

إلى التي سهرت الليالي من أجلي، نبع الحنان، صاحبة القلب الحنون

والدتي الكريمة حفظها الله

إلى الذي كان لي سندا وعونا وكابد من أجلي مشاق الحياة

والدي الغالي حفظه الله

إلى من قاسموني حنان الأم وعطف الأب، الذين لا تكتمل سعادتي وفرحتي إلا بهم

إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى زوجة أخي وولديّه

إسلام وزين الدين

إلى جميع الأهل والأقارب والأحباب

إلى الذي قاسمني مشاق إنجاز هذا العمل

صديقي بيقا عبد الله

إلى جميع الأصدقاء وأخص منهم بالذكر

صديقي وابن خالتي باعضي عبد القادر

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل

بالي عبد الفتاح

مقدمة

لقد حرص قادة الثورة منذ السنوات الأولى لاندلاعها على إحاطتها بكل عوامل ومقومات النجاح ولهذا الغرض جاء تفكيرهم بعقد مؤتمر جامع يضم مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة سواء في الداخل أو الخارج وهو ماتم، وافرز هذا المؤتمر عدة قرارات هامة أبرزها إنشاء مؤسستي؛ لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة حيث شكلت هذه الخطوة نقطة تحول كبيرة في مسار الثورة حيث نقلتها من إطار العمل العسكري المحصور بالداخل والحدود الإقليمية إلى إطار العمل المؤسساتي المنظم بالخارج.

وتُكمن أهمية موضوع مؤسسات الثورة بالخارج كونه يُتيّح للباحثين فرصة الاطلاع على جانب هام من من جوانب الثورة التحريرية ألا وهو الجانب التنظيمي الذي لم يحظى كما اشرنا بالاهتمام الكافي من طرف الدارسين، إذ أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الثورة التحريرية تناولته في جانبه العسكري بعيدا عن كل ماله علاقة بالتنظيم، حتى انه ليبدو من كتابات البعض أن قادة الثورة لم يعيروا الجانب التنظيمي والمؤسساتي أي اهتمام، ومما يزيد هذا الموضوع أهمية كونه يكشف مدى وعيّ وإدراك قادة الثورة لأهمية التنظيم و التأطير لنجاح واستمرار العمل الثوري.

أسباب اختيار الموضوع:

ولقد إختزّنا موضوع مؤسسات الثورة بالخارج دون غيره من الموضوعات المتاحة لعدة أسباب لعلّ أبرزها:

الأسباب الموضوعية:

. النقص الملحوظ في الدراسات التاريخية التي تعنى بالجانب التنظيمي للثورة.

. الأفكار الخاطئة لدى البعض، التي تربط الثورة بالعمل المسلح فقط.

الأسباب الذاتية:

ـ الرُغبة في الاطلاع على كل ماله علاقة مباشرة أو غير مباشر بالجانب التنظيمي والمؤسساتي في الثورة التحررية.

. الرغبة في التّعرف على الدوافع التي حملت قادة الثورة التحريرية على التفكير في إنشاء مؤسسات بالخارج تابعة للثورة.

ـ الرغبة في التّعرف على أهم و أبرز المؤسسات التابع للثورة بالخارج، وعلى طبيعة عملها وعلى سُبل واليات دعمها للثورة.

إشكالية الدراسة:

يطرحُ موضوع مؤسسات الثورة التحريرية بالخارج إشكالية هامة وهي: ما الإضافة التي قدّمها بعث وإنشاء قادة الثورة لمؤسسات تابع لها بالخارج ؟. تتفرعُ منها جملة من التساؤلات الفرعية الهامة منها:

. متى بدأ تفكير قادة الثورة التحريرية في بعث وإنشاء مؤسسات تابعة للثورة بالخارج ؟
ثم متى و كيّف أُنشئت؟

. وما هي أبرز وأهم هذه المؤسسات؟

. وكيّف كان نشاطُها؟، وما المهام التي اضطلّعت بها؟

. وهل قدّمت هذه المؤسسات المرجو منها خدمة للثورة الجزائرية؟

. وما أهم العراقيل والأزمات التي واجهتها في سبيل أدائها لمهامها؟

. ثم هل أثرّت هذه العراقيل والأزمات في أدائها للمهام التي أُنيّطت بها؟

أهداف الدراسة:

ولقد أستهدفنا من دراستنا لهذا الموضوع تحقيق عدة أغراض من بيّنها:

. محاولة تصحيح بعض الأفكار الخاطئة التي تراود أذهان البعض، والتي تحصّر الثورة في الجانب العسكري فقط.

ـ السعي للمساهمة ولو بقدر ضئيّل في إثراء الكتابات التاريخية التي تُعنى بالجانب التنظيمي و المؤسساتي في الثورة.

ـ تسليّط ولو قدر ضئيّل من الضوء على العمل السياسي الخارجي للثورة و إبراز مدى إسهامه في نجاح الثورة.

. إطلاع القارئ على أهم و أبرز المؤسسات التابعة للثورة و المتواجدة بالخارج آنذاك، و على الدور البارز الذي لعبته في دعم الثورة منذ تأسيسها و إلى غاية تحقيق الاستقلال.

حدود الدراسة:

إقتصرنا في دراستنا "لموضوع مؤسسات الثورة بالخارج" على الجوانب الأساسية التي لها صلة وثيقة بالموضوع، حيث تحدثنا في المستهل عن مؤتمر الصومام و فصّلنا في دواعي انعقاده، والظروف التي انعقد خلالها، وأهم وابرز النتائج التي خرج بها، ثم تناولنا بالدراسة بعد ذلك لجنة التنسيق والتنفيذ في تشكيلتها الأولى والثانية فتحدثنا في بادئ الأمر عن تأسيسها،ثم اتبعنا ذلك بالحديث عن ابرز الأنشطة والمهام التي قامت بها خدمة للثورة، ثم اختتمنا دراستنا هذه بالحديث و بإسهاب عن الحكومة المؤقتة، حيث فصلنا في بادئ الأمر في الظروف التي أنشأت خلالها، ثم عدّدنا ابرز المهام التي أوكلت لها من طرف قادة الثورة ،ثم سردنا مختلف العراقيل والأزمات التي أعاقت أدائها لهذه المهام على أكمل وجه.

منهج الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه ثلاثة مناهج أساسية وهي:

ـ المنهج التاريخي الوصفي: استخدمناه في وصف الإحداث التاريخية المتعلقة بالموضوع، وذلك وفق تسلسلها الزمني، ومن ذلك اعتمادنا عليه في وصف نشاطات وتحرُكات مؤسسات الثورة في الخارج، وبوصفنا أبرز المشاكل التي أعاقت نشاطها.

. المنهج التحليلي: اعتمدناهُ في تحليل المادة العلمية التاريخية التي تحصلنا عليها من مختلف المصادر والمراجع، التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع.

. المنهج المقارن: استعملناه في المقارنة بين بعض الآراء والروايات المتضاربة، التي وردت في بعض المصادر و المراجع، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدامُنا له في المقارنة بين الآراء التي تضاربت حول تاريخ ظهور فكرة عقد مؤتمر جامع(مؤتمر الصومام).

خطة الدراسة:

ولدراسة الموضوع دراسة مُستفيضة اعتمدنا خطة تتكون من؛ مقدمة، متبوعة بثلاث فُصوّل، ثم خاتمة:

تناولنا في الفصل الأول مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، حيث تحدثنا في مستهله عن جذور فكرة عقد مؤتمر الصومام، وعن المكان الذي اختاره قادة الثورة لهذا الغرض، ثم اتبعنا ذلك بالحديث عن أبرز الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر وعن الظروف التي انعقد فيها، وختمنا هذا الفصل بالحديث عن أهم القرارات التي خرج بها، و أبراز ردود الفعل الداخلية والخارجية عليها.

فيما تناولنا في الفصل الثاني لجنة التنسيق والتنفيذ؛ الأولى و الثانية، فتحدثنا في مسّتهله عن تأسيسهُما، ثم عن أبرز الأنشطة التي قاما بها من اجل دعم الثورة، والتي من أهمها ضمان التنسيّق و التناغم بين مختلف هياكلها.

أما في الفصل الثالث و الأخير فتناولنا فيه بالتفصيل الحكومة المؤقتة، حيثُ تحدثنا في بادئ الأمر عن تأسيسها، ثم عن مختلف التشكيلات التي تعاقبت عليها، ورصّدنا في العنصر الثالث مختلف ردود الفعل الداخلية و الخارجية التي أعقبت الإعلان عن إنشاءها، ثم في العنصر الرابع فصّلنا في أبرز المهام التي أوكلت إليها من طرف قادة الثورة، أما في العنصر الخامس والأخير فتناولنا بالحديث أغلب المشاكل و الأزمات التي أعاقت عملها في ذلك الوقت.

الدراسات السابقة:

أن اغلب الدراسات التي تناولت موضوع ـ مؤسسات الثورة التحريرية ـ تناولته كجُزئية ضمن موضوعات لها علاقة بالثورة التحريرية الشئ الذي جعله لا يحظى بالقدر الكافي الذي يستحق من الدراسة و التمحيص، فلم تُفرد حسب اطلاعنا الموضوع بالدراسة إلا دراسات قليلة. ومن الدراسات الهامة في الموضوع نذكر على سبيل الاختصار دراستّين:

الدراسة الأولى لأحمد منغور بعنوان: موقف الرائ العام الفرنسي من الثورة التحريرية 1954 ـ 1962. وتعد هذه الدراسة من الدراسات القلائل التي تناولت لجنة التنسيق والتنفيذ بشكل موسع.

حيث استفدنا منها في معرفة أهم نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ على الصعيدين الداخلي والخارجي، و أبرز المشاكل و الأزمات التي حدّت من نشاطها فيما بعد خاصة في تشكيلتها الثانية(لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية) ذلك لأن أحمد منغور تناول هذيّن الجانبيّن بقدر كبيراً من التفصيّل.

أما الدراسة الثانية فلبوضربة عمر بعنوان: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وتُعد هذه الدراسة أيضاً من الدراسات الهامة في موضوع الحكومة المؤقتة.

وقد استفدنا منها كثيراً خاصة في الجانبيّن؛ الجانب المتعلق بظروف نشأة الحكومة المؤقتة، والجانب المتعلق بالمهام التي أوكلت لها عبر مختلف تشكيلاتها المتعاقبة.

المصادر والمراجع:

لدراسة الموضوع دراسة شاملة تُحيط بجميع جوانبه خاصة المهمة منها والأساسية، حرصنا أيما حرص على أن تكون المصادر والمراجع التي نعتمدها متنوعة وذات قيمة علمية مُعتبرة؛

فمن المصادر الهامة التي استخدمناها مُذكرتان شخصيتان إحداهما لأحمد بن بلة، والأخرى لعلي كافي، وكتابان لمحمد حربي الأول بعنوان جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، والثاني بعنوان الثورة الجزائرية سنوات المخاض، بالإضافة لكتاب لبن يوسف بن خدة بعنوان نهاية حرب التحرير بالجزائر إتفاقية إفيان وأخرى لسعد دحلب موسوم بالمهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر.

أما المراجع التي اعتمدناها فكان من بيّنها؛ مجلة بعنوان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة لصاحبها سعيدوني بشير ، وكتاب للشيخ سليمان تحت عنوان الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقيّن، وكتاب أخر لمحمد عباس بعنوان نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962، إضافة إلى مجموعة من الأطروحات والمذكرات الجامعية نذكر منها ثلاث رسائل ماجستير الأولى لعُمر بوضربة معنّونة بالنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1959 ...، و الثانية لأحمد سعيود موسومة بالعمل

الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، أما الثالثة فلعطاء الله فشار وتحمل عنوان دور الدبلوماسية في انتصار الثورة التحريرية، إضافة إلى عدد من المراجع الأخرى لا يّتسع المجال لذكرها

العوائق والصعوبات:

ولقد اعترضتنا في درّب إنجاز هذا العمل مجموعة من العوائق و الصعوبات وعلى رئسها، أو في مقدمتها نُقص المصادر و المراجع المتخصصة، التي تُفرد الجانب التنظيمي و المؤسساتي في الثورة بالمعالجة والدراسة. ومنها أيضا:

ـ معظم المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع محررة بالفرنسية الأمر الذي يصّعب على الباحث مسالة استخلاص المادة العلمية الضرورية منها.

. قلة الخبرة في التعامل مع المنهجية وضبطها بالشكل الجيد وذلك لتعدد واختلاف المنهجيات.

. التضارب والاختلاف الملحوظ في الروايات بين بعض المصادر والمراجع في قضايا معيّنة لها علاقة بالموضوع مثل ما هو الشأن في تضارب الآراء حول تاريخ ظهور فكرة عقد مؤتمر الصومام.

الفصل الاول: مؤتمر الصومام 20 اوت 1956

وإرهاصات إنشاء مؤسسات الثورة بالخارج

المبحث الأول:المؤتمر من الفكرة الى التجسيد

المبحث الثاني:ظروف انعقاد المؤتمر وقراراته

المبحث الثالث:ردود الفعل الداخلية والخارجية على قرارات المؤتمر

المبحث الأول: المؤتمر من الفكرة إلى التجسيد

المطلب الأول:فكرة عقد المؤتمر

انه لمن الصعب إعطاء تاريخ محدد لظهور فكرة عقد مؤتمر عام للثورة، ففي حين يذهب بعض المؤرخين إلى أن فكرة عقد مؤتمر خطرت ببال الثوار منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة، حيث كان من المزمع أن يعقد أياما قليلة بعد اندلاع الثورة التحريرية، وذلك لعدة أسباب على رأسها تأكيد كما جاء في مؤتمر الصومام نفسه على أن "...**الثورة ليست تمردا ذا طابع فوضوي محدود محليا من دون تنسيق ولا قيادة سياسية**..."[1]، ولتقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة التحريرية، وكذلك قصد إقامة تنظيم مؤسساتي للثورة. لكن الظروف لم تسمح آنذاك بعقده ليتأجل لفترة لاحقة.[2]

يذهب البعض الأخر إلى أن فكرة عقد مؤتمر لم تتبلور بشكل جلي ألا في الأشهر الأولى من سنة 1956 وذلك حسب ما أشار إليه شهود ويُستّند من ذهب إلى هذا الطرح إلى ظهور لجنة في هذه الفترة يشرف عليها حديدوش- بائع خضر متفان في سبيل القضية الوطنية – تضم في تشكيلتها عمار اوزقان؛ الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري ، محمد البجاوي؛ الذي أصبح مسؤول فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، الأستاذ عبد الرزاق شنتوف؛ الذي أصبح مدير ديوان لخضر بن طوبال[3] ثم عضو جبهة التحرير الوطني في الحكومة المؤقتة ، المساوي؛ الذي أصبح أول سفير

---

[1] بشير سعيدوني: مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، الجزائر، مجلة الدراسات الافريقية ، العدد 6 ، 2018 ، ص8.

[2] المرجع نفسه: ص8.

[3] ولد 1923 بميلة في الشرق الجزائري ، مناضل سابق في المنظمة الخاصة، عضو احتياطي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956، مسؤول الولاية الثانية 1956 -1957 ، مسؤول مدرية الداخل وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1958 ، وزير الداخلية 1958 -1960، وزير دولة 1961- 1962، رئيس مجلس ادراة الشركة الوطنية للتعدين بعد 1965. ينظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص340.

للجزائر بفرنسا،حيث أصبحت فكرة عقد مؤتمر بمثابة هدف على المدى القصير لهذه اللجنة، وذلك قصد الابتعاد عن النقشات المتعصبة والمضطربة.[1]

المطلب الثاني: مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر

لقد كان من المزمع أن يعقد مؤتمر الصومام في بادئ الأمر في منطقة الشمال القسنطيني، حيث مركز قيادة المجاهد زيغود يوسف[2] قائد المنطقة، وهذا ما اكده علي كافي في مذكرته حيث قال أن مبعوث عبان رمضان سعد دحلب وصل إلى قسنطينة واستقبله بوجربو مسعود المدعو مسعود القسنطيني، فأوصله إلى الناحية التي كان بها صالح بوبنيدر وتوجها معا إلى بني احمد قرب حمام المسخوطين حيث كان زيغود ومعه عبد الله بن طوبال وأنا وباقي أعضاء مجلس المنطقة والنواحي فعاين الوضعية عن كثب طوال إقامته بالمنطقة الثانية – والتي تواصلت قرابة ثلاثة أسابيع وكانت دهشته كبيرة حيث شاهد المجاهدين في بعض النواحي يلعبون كرة القدم وهذه النواحي شبه محررة، وعقب عودة سعد دحلب إلى العاصمة جاءت رسالة بالموافقة من المنطقة الرابعة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية. وأعطى زيغود يوسف تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر، فاختير في بادئ الأمر مكان المشروحة وهي منطقة تقع بجبال بني صالح تابعة للمنطقة الثانية، وانطلقت التحضيرات لعقد المؤتمر بها، لكن استشهاد باجي مختار أدى إلى وقوع مشاكل داخل قيادة الناحية التي كان يشرف عليها عمار بن عودة. فلم يعد المكان مناسب لعقد مؤتمر وطني بهذا القدر من الأهمية.[3]

[1] خالفه معمري: عبان رمضان، ط 2 خاصة وزارة المجاهدين، منشورات ثالة، الابيار، 2000 م، تعريب زينب لخروف، ص320-321.

[2] كان حداد في كونديسمندو(منطقة قسنطينية) انضم الى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية. اختير عام 1948 للمشاركة في التنظيم المسلح بينما كان عضو في المجلس البلدي. اعتقل عام 1950، لكنه تمكن من الفرار من سجن عنابة 1952. كان عضو في لجنة 22. خلف ديدوش مراد على رأس المنطقة الثانية في يناير 1955، استشهد في سبتمبر 1956 قرب سيدي مزغيش، خلافا للكثيرين من محيطه، كان زيغود رجل لايعرف الحسابات. ينظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موسم للنشر، 1984، ترجمة نجيب عياد، و الصالح متلوني، ص191.

[3] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 – 1962، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص97 - 98.

الشئ الذي جعل قيادة المنطقة الثانية تتخذ إجراء جديدا وهو تحديد منطقة جديدة لعقد المؤتمر وهي منطقة بوالزعرور في منطقة القل نظرا لأنها منطقة حصينة يصعب تمشيطها من طرف العدو، كما تسهل الحركة فيها بالنسبة للمجاهدين. فباشر زيغود يوسف تحضير المنطقة لعقد المؤتمر حيث عين علي كافي مسؤولا مباشرا على عملية التحضير فباشر مع مجموعة من زملائه تهيئة المكان وتوفير حاجيات المؤتمرين من آلات رقن وسحب أوراق ومداد وأقلام...[1]

ولكن نظرا للظروف الصعبة من بعد المسافة وصعوبة التنقل تعسر عقده في تلك المنطقة، ليقرر عقده بعد ذلك في ضواحي مدينة الاخضرية بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956، لكن تأجل أيضا نظرا لتسرب أخبار مكان وتاريخ عقده للسلطات الفرنسية، أضف إلى ذلك توصلهم إلى معلومات عن المؤتمر من جراء ضياع وثائق ومستندات المجاهد كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة، في كمين وقع فيه. وبعد مداولات عدة وقع الاختيار على منطقة ايفري اوزلاقن بواد الصومام لتكون منطقة عقد هذا المؤتمر.[2] ويعود اختيارها، لتأكيد السيطرة العسكرية لجيش التحرير الوطني، وتكذيب أقاويل فرنسا، لان هذا المكان بالذات، كان الفرنسيون يزعمون انهم يحكمون سيطرتهم عليه.[3] وليكون ردا قويا على العدو وادعاءاته، ورسالة قوية للرئ العام الفرنسي والعالمي تعبر عن مدى قوة وسيطرة جيش التحرير الوطني في حربه ضد الاستعمار.[4] ومن عوامل اختيار قادة الثورة التحريرية لها أيضا كونها تتواجد بمحاذاة جبال جرجرة وتتوسط مناطق الثورة عدى المنطقة الخامسة.

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص98.

[2] محمد لحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 - 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 م، ص133.

[3] عبد الكامل جويبة: قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الادابالبروتية 1954 – 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص88.

[4] محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص134.

أما تاريخ عقد المؤتمر **20 أوت 1956** فقد اختير للأسباب التالية:

- ✓ تزامنه مع ذكرى نفي محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر.
- ✓ إحياء ذكرى هجومات الشمال القسنطيني 20اوت 1955.
- ✓ قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955.[1]

المطلب الثالث: التحضير لعقد المؤتمر

وبعد أن حدد قادة الثورة التحريرية مكان، وتاريخ عقد مؤتمر الصومام، شرعوا بعد ذلك في تحضير له. حيث أخذت التحضيرات انطلاقا من مارس 1956شكل ملموسا، فأرسلت الدعوات إلى الأطراف والجهات المعنية في الداخل والخارج من اجل حضور المؤتمر، أما الوفد الخارجي فأرسل من جهته تقريرا سياسيا للجزائر العاصمة يقترح فيه صياغة جديدة للتنظيم تكون فيها القيادة متكونة من 12 عضوا ستة منهم قادة المناطق في الداخل، وستة أخرى تمثل الوفد الخارجي.[2]

ورغم أن المبادرة لعقد الاجتماع جاءت من الولاية الثانية، ولكن الإعداد له بدأ بإشراف عبان رمضان، العربي بن مهيدي؛ بعد وصوله إلى مدينة الجزائر، وبمساعدة بن يوسف بن خدة، حيث عينت لجنة تتكون من؛ محمد البجاوي، عبد الرزاق شنتوف، وعمار اوزقان، وذلك بغرض إعداد وثيقة تعرض على المجتمعين، وكان الدافع الأساسي والغرض الرئيسي لهذه الفكرة هو القيام بحوصلة النشاط الثوري وتقييم الاحتياجات في المقام الأول، ومن ثمة تعيين قيادة جديدة للثورة وتحديد تنظيمها وسياستها في المقام الثاني، وقد وافقته المنطقة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على هذا الاجتماع، ولم يتمكن من الاتصال بالمنطقة الأولى نظرا لاستشهاد شيهاني، وبن بولعيد، أضف إلى ذلك بروز خلافات في القيادة، كما تم في أيطار الإعداد للمؤتمر الاتصال مع الوفد الخارجي، لكن نظرا لبعض الخلافات بين قادة المناطق في الداخل والوفد الخارجي حول القيادة، تغيب الوفد

[1] سهام بن غليمة: الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية مابين عام 1954 – 1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم التاريخ، منشورة، جامعة ابوبكر بالقايد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2016 – 2017، ص186.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، المصدر السابق، ص147.

الخارجي والمتمثل في؛ محمد خيضر، احمد بن بلة ،حسين أيت احمد،محمد وبوضياف، كما تغيبت عن المؤتمر ايضاً المنطقة الأولى نظرا للسبب المذكور أنفا.[1] وأما مسألة تامين مكان الاجتماع والتي تعد خطوة أساسية ومفصلية في نجاح المؤتمر فقد أسندت إلى مندوبون من أعضاء المؤتمر، وضعوا كجنود لحماية المكان ويزيد عددهم عن 300 مئة جندي.[2]

أولاً: مجريات المؤتمر

1ـ المشاركون

ومما لا يخفى على احد أن الذين دعوا إلى عقد مؤتمر الصومام هم:

عبان رمضان، محمد العربي بن مهيدي، وكريم بلقاسم، ولقد قام هؤلاء الثلاثة بنشاط مكثف من اجل إنجاح المؤتمر لذا حرصوا على دعوة مختلف الأطراف المعنية في الداخل والخارج، ومن جملة من دعوا:

- ✓ وفد المنطقة الثانية: بقيادة الشهيد زيغود يوسف رفقة العقيد علي كافي، والعقيد لخضر بن طوبال، والعقيد عمار بن عودة، وابراهيم مزهودي.
- ✓ وفد المنطقة الثالثة: وكان بقيادة الشهيد كريم بلقاسم رفقة مجموعة من المجاهدين منهم؛ عميروش، كاسي، محمدي.
- ✓ وفد المنطقة الرابعة: بقيادة العقيد عمر أو عمران رفقة العقيد محمد بوقرة، وصالح زعموم، والصادق دهليس.
- ✓ وفد العاصمة: وقد حضر الاجتماع بقيادة عبان رمضان رفقة مجموعة من المجاهدين منهم؛ عبد المالك تمام...
- ✓ وفد المنطقة الخامسة: بقيادة العربي بن مهيدي.[3]

[1] زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة التحريرية 1954 -1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، حسين داي، 2007، ص29.

[2] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص134.

[3] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص10.

وقد سجلت جميع هذه الوفود المذكورة حضورها في الاجتماع، ولم يتغيب عن المؤتمر كما سبق الذكر إلا وفد المنطقة الأولى نظرا لاستشهاد قائد المنطقة زيغود يوسف، والوفد الخارجي، وذلك لخلافه مع قادة الداخل حول القيادة.

2. قضايا المؤتمر

تناول مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على مدار 10 أيام المخصصة للمناقشة، عدة قضايا هامة على طاولة مناقشاته، كما وقف على النقائص والسلبيات التي رافقت انطلاقة الثورة التحريرية، واستعرض حصيلة 22 شهرا من الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي.

ومن ابرز القضايا التي ناقشها والتي تتعلق بالثورة التحريرية نذكر منها: – تقديم التقارير ومناقشتها؛

- ✓ تقرير نظامي؛ يعين كيفية التقسيم، والهياكل العملية للجيش، ومركز القيادة.
- ✓ تقرير عسكري؛ ويتم فيه تقديم حوصلة عن عدد المناضلين والمجاهدين، والوحدات ونظام تركيبها، والأسلحة، من طرف المنطقة.
- ✓ تقرير مالي؛ وتقدم فيه كل منطقة حوصلة عن المداخيل والمصاريف وما تبقى في الصندوق.
- ✓ كذلك عرض تقارير عن القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

كما درس المؤتمر قضايا أخرى مطروحة على جدول الأعمال تتعلق بالجانب التنظيمي للثورة منها:

- ✓ تحديد الألفاظ المستعملة في جيش التحرير الوطني؛ مجاهد، مسبل، فدائي،...، كما درس إمكانية توسيع الهجومات، والإكثار من العمليات العسكرية.
- ✓ تحديد العلاقة بين الداخل والخارج (بين قيادة الثورة في الداخل، والوفد الخارجي)، وكذا العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير.[1]
- ✓ دراسة إمكانية توحيد المرتبات، والرتب، والنياشين و الأوسمة العسكرية.
- ✓ السعي إلى ضبط المذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني، وتحديد الهيئات المسيرة.

[1] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص135-139.

- ✓ تحديد نظام العمل من الناحية العسكرية والسياسية.
- ✓ أضفة إلى إمكانية تقسيم البلاد إلى ستة مناطق، وكذا إخضاع القيادة إلى مبدأ القيادة الجماعية، ومن ثمة تحديد ملامح العلاقة مع كل من تونس والمغرب وفرنسا.[1]

ومما سبق يتضح أن قادة الثورة التحريرية قد استعرضوا في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على مدار 10 أيام، مختلف القضايا الهامة والشائكة والمفصلية في تاريخ الثورة التحريرية واستطاعوا أن يحددوا وبدقة النقاط والجوانب التي يجب دراستها، اعتمادا على التجارب السابقة التي مرت بها الثورة لتفادي كل الإشكالات في المستقبل، وقد عني المؤتمر بوضع إستراتيجية الثورة في المستقبل سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، وبذلك انطلقت أشغال المؤتمر بجدول أعمال شامل ومتكامل، واستمع أعضاء المؤتمر لتقارير المناطق التي قدمها ممثلوها، ورغم الموضوعات والقضايا الحساسة والظروف الصعبة التي عقد فيها هذا المؤتمر – والتي سناتي على ذكرها لاحقا – الا انه رغم ذلك كله خرج بنتائج هامة كان لها الأثر الكبير على تأطير وتنظيم الثورة واستمراريتها حتى تحقيق النصر 5 جويلية 1962.[2]

[1] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص135 – 139.

[2] المرجع نفسه: ص136.

المبحث الثاني: ظروف انعقاد المؤتمر وقراراته

المطلب الأول: ظروف انعقاد المؤتمر

لقد عقد قادة الثورة التحريرية مؤتمر الصومام على أهميته، في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، شكلت من جهة دافعا قويا لقادة الثورة لعقد المؤتمر، قصد إيجاد الحلول للظروف الصعبة التي تمر بها الثورة ـ آنذاك ـ، ومن جهة أخرى كانت هذه الظروف بمثابة العقبة الكبيرة، التي تهدد عقد هذا المؤتمر من أصله، وتمثلت هذه الظروف في مايلي:

- ✓ الانتشار الواسع للجيش الفرنسي في كامل التراب الوطني، فقد ارتفع عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر من حوالي000 50 جندي سنة 1954 إلى حوالي 400 83 جندي في فيفري 1955، وما نتج عن ذلك من المعارك الضارية التي نشبت بين جيش التحرير الوطني و قوات الاحتلال الفرنسي في مختلف مناطق البلاد مثل معركة الجرف التي حدثت في مارس 1955 بالمنطقة الأولى بالجبل الأبيض قرب تبسة بين وحدات من جيش التحرير الوطني، وأخرى من الجيش الفرنسي دامت 8 أيام الحق خلالها جيش التحرير الوطني بالقوات الفرنسية هزيمة مدوية، وكانت خلالها قوات جيش التحرير الوطني بقيادة الشهيد بشير شيحاني، ومعركة أخرى بواد سوف تسمى بمعركة هود شيكة ودامت هذه المعركة ثلاثة أيام من التاسع من شهر أوت إلى غاية الحادي عشر من نفس الشهر سنة 1955، ومعركة مزرعة دالي بن شواف دامت يوما كامل من الساعة السادسة صباحا إلى غاية ليلة 18 نوفمبر1954 واستشهد فيها مختار.[1]

ومعركة افري بلح بجبل احمر خدو بالاوراس وقاد فيها وحدات جيش التحرير مصطفى بن بولعيد تكبدت خلالها قوات المستعمر الفرنسي خسائر كبيرة في العتاد والأفراد.

- ✓ نوعية المعارك التي أصبح يخوضها جيش التحرير الوطني في مختلف مناطق الوطن، والتي امتدت سنة 1956 للمدن وازدياد عدد المنضمين، الأمر الذي استوجب من قادة الثورة التحريرية إعادة النظر في التنظيم والهيكلة، وطرق وأساليب المواجهة مع العدو لمواكبة المستجد.[2]

[1] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص 5.

[2] المرجع نفسه: ص5- 6.

✓ انتشار الثورة وتبدد مخاوف الكثيرين ممن اعتقدوا أنها ستنتهي، وسقوط مزاعم المحتل الذي راهن بالقضاء عليها في خضم أسابيع قليلة، حيث اكسبها انتشارها المزيد من الكيانات والأفراد في صفوفها، بحيث التحقت بها جميع تيارات الحركة الوطنية.

✓ نجاح هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 في دحر القوات الفرنسية وفك الحصار على منطقة الاوراس، مما أقحم جماهير واسعة من جميع أطياف الشعب الجزائري في الثورة التحريرية، فأنزلت بذلك الثورة من الجبال إلى القرى والأرياف والمدن.[1]

✓ إنشاء المنظمات الجماهيرية لتأطير الفئات الشعبية وضمان الوقود للثورة، حتى تتم التعبئة ضمن أطرها وهياكلها، كما تمت هيكلة العمل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فيفري 1956 والتجار في شهر مارس وإضراب الطلبة في 19 ماي.[2]

✓ بلوغ الثورة معظم أقطار التراب الوطني، خاصة عقب هجومات 20اوت 1955 بالشمال القسنطيني، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من المناطق، خاصة في المنطقة الخامسة، أضف إلى ذلك سيطرت الفيدائيين على الموقف بالعاصمة، على اثر العمليات العديدة التي قاموا بها.[3]

✓ التحاق التنظيمات السياسية والمدنية بالثورة، مثلما كان الشأن مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي التحقت بالثورة 1956، وفرحات عباس الذي التحق بدوره بالثورة في فيفري 1956، وإضراب الطلبة عن الدراسة يوم 19 ماي 1956 والتحاقهم بالثورة، هذا إلى جانب التحاق أعضاء اللجنة المركزية، وبعض مناضلي التيار الشيوعي بشكل فردي بفضل اتصالات عبان رمضان ومشاوراته مع الصادق هجرس، جاج علي.

---

[1] احمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والاثار، منشورة، جامعة منتوري – قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2005 -2006، ص61.

[2] محمد شطيبي: العلاقة الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954 – 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2008 – 2009 م، ص48.

[3] محمد لحسن ازغيدي : المرجع السابق، ص131.

✓ استشهاد واعتقال العديد من قادة الثورة منهم؛ ديدوش مراد الذي استشهد يوم 18 فيفري 1955 واعتقال رابح بطاط في 23 مارس 1956، وكذا استشهاد الطالب عمارة رشيد وإحراق جثته من طريق الجيش الفرنسي. أضف إلى ذلك تنامي الخلافات بين قادة الثورة.[1]

✓ صعوبة الاتصال بين المناطق خاصة بعد قيام الحكومة الفرنسية بقيادة "ادكار فور" يوم 23 فيفري 1955 بتطبيق حالة الطوارئ بالجزائر وتعيين "جاك سوستيل " المعروف بشدته وعنفه وإعماله البطشية كحاكم عام على الجزائر.[2]

✓ تصميم النظام الاستعماري على وئد الثورة في مهدها، حيث شرع في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي، فأدى ذالك إلى صعوبة الاتصال والتواصل بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، مع الحاجة الماسة إلى السلاح والمال، إضافة إلى ضعف التنسيق، وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة، حيث يكاد يكون معدوما رغم أن الثورة في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت، فكثير من المسؤولين كان يتردد في اتخاذ موقف واضح حيال القضايا والمشاكل الكبرى ويعود سبب ذلك إلا أن مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام، كانت القيادات فيها قيادات خاصة لا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام، دون أن تكون على رأسها قيادة مركزية معينة وهذا ما أدى بلاكوست إلى الطمع في القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية، كما طمع غي موللي بدوره في إيقافها بالوسائل السياسية الخادعة. حيث أعلن عن القيام باتصالات مع قادة الثورة، وكان يرمي من وراء ذلك إلى تمزيق صفوف المقاومة ونثر بزور الخلاف بين القادة، لأنه كان على علم بالحالة الصعبة التي تعيشها الثورة من صعوبة التواصل...وغيرها، فأراد استغلال هذا الوضع في إثارة الفتنة بين قادة الثورة، ليتّهم كل منهم الأخر بأنه يقوم باتصالات مع مسؤولي العدو، وبذلك تتمزق الجبهة وتنهار الثورة.[3]

لكن جبهة التحرير الوطني كانت متفطنة تماما للأساليب التي يتبعها ساسة المستعمر، منذ الانطلاقة الأولى للثورة لذا فهدف غي موللي كان فاشلا من بدايته، فقد تمكنت جبهة التحرير في هذا الظرف الصعب من جمع جميع الوطنيين، وتوحيد كافة الشعب الجزائري، وبذلك تمكنت الثورة

[1] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص5- 6.

[2] المرجع نفسه: ص6.

[3] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص131 – 132.

من التوسع، ولما بلغت الثورة هذه المرحلة كان يجب أن تتلاقى وجهة النظر وان ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية جديدة.[1]

- ✓ الإفراج عن المناضل عبان رمضان يوم 19 جانفي 1955 من سجن الحراش بعد 5 سنوات من الاعتقال بتهمة الانتماء للمنظمة الخاصة، حيث انضم بعد الإفراج عنه مباشرة للثورة.
- ✓ حاجة الثورة إلى التقييم والتنظيم، وضبط إستراتيجية جديدة تواكب المستجدات المحلية والدولية خاصة بعد تنامي الدعم والاعتراف الدوليين بالثورة الجزائرية، وعجز الحكومات الفرنسية المتتالية عن إخمادها.
- ✓ تسجيل القضية الجزائرية من نهاية سبتمبر وبداية نوفمبر 1955 في جدول إعمال هيئة الأمم المتحدة خلال دورتها العاشرة وذلك بأغلبية 28 صوتا ضد 27 صوتا وامتناع خمسة أعضاء، ورغم أن المنظمة قررت يوم 23 نوفمبر من نفس السنة سحب القضية الجزائرية من جدول أعمالها، بعد أن وعدت فرنسا بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية، إلا أن ذلك يعد نصرا للثورة.
- ✓ دراسة القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ في 18 ابريل 1955 حيث شاركت جبهة التحرير في هذا المؤتمر كعضو ملاحظ، وقد نالت تأييد وعطف ومساندة العديد من الدول الافرو اسيوية، خاصة الدول العربية حيث طالبت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على غرار بقيت شعوب العالم، وهو ما عدّ نصرا معنويا وسياسيا كبيرا للقضية الجزائرية.[2]
- ✓ كما أن الاتصالات بين الحكومة الفرنسية، وممثلي جبهة التحرير الوطني بدأت فعلا حيث التقى السيد جوزيف بادغرا الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران وهو مكلف من طرف الحكومة الفرنسية بمحمد خيضر ممثل عن جبهة التحرير الوطني بالقاهرة يوم 4 فيفري 1956 وتقدم المبعوث الفرنسي بالطرح الذي جرى كثيرا على لسان الساسة والإعلام الفرنسي وهو: انه ليس لكم تنظيم واحد يغطي كل الجزائر، كما أنه يوجد مصالي الحاج وجمعية العلماء وغيرهم لذا لابد من إجراء انتخابات تفرز متحدثا رئيسيا باسم الجزائر، الشئ الذي استوجب تنظيما سياسيا وعسكريا وإعلاميا أكثر فاعلية يساير المرحلة القادمة.

---

[1] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص132.

[2] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص6 – 7.

✓ وقد أوجزت مجلة المجاهد ظروف انعقاد مؤتمر الصومام بما يلي: لقد كانت الثورة في مرحلتها الأولى تصطدم بصعوبات عديدة وكانت فرق جيش التحرير لا تزال ضعيفة إذ كانت بعيدة بعضها عن بعض فلم تتوسع إلى درجة تتمكن فيها من أن يكون بينها ارتباط دائم كما أن الاتصال بين مختلف القيادات كان صعبا وتمركز الثورة في مختلف النواحي كان يسير ببطء، فقد كانت هناك نواحي واسعة لم تتحرك بعد. وإلى هنا لم يكن هناك وجود لسلطة وطنية رسمية.[1]

ورغم ما ذكرناه من ظروف صعبة، والتي كان من شانها أن تقف عائقا أمام عقد هذا المؤتمر رغم أهميته الكبيرة للثورة، إلا أن إصرار قادة الثورة على عقد هذا المؤتمر، جعلهم يتحدون هذه الظروف، ويعقدون المؤتمر في موعده المحدد وكان هذا الحدث أي المؤتمر نقطة فاصلة ومنعرج حاسما في تاريخ الثورة التحريرية، فقد أعطاها دفعا قويا في معركتها ضد العدو الفرنسي.

المطلب الثاني: قراراته

اولأ: الجانب السياسي

لقد استطاع مؤتمر الصومام الخروج بنتائج حاسمة على المستوى الداخلي للثورة برهنت هذه النتائج على أن الكفاح المسلح أصبح بعد هذا المؤتمر أكثر قوة وتماسكا، إذ نجح في لم شمل اكبر عدد من مسؤولي الثورة من مختلف المناطق هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فان هذه النتائج وضعت في إيطار التطبيق، وتم الالتزام عموما بخطوط وأفكار المؤتمر، فقد أكد هذا الأخير على أن الهدف الأسمى من الثورة هو تقويض أركان الاستعمار واسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة بكل مقوماتها وذلك كله لا يتسنى إلا بمايلي:

- الاعتراف بالشعب الجزائري واحد لا يتجزأ.
- الاعتراف بالسيادة الوطنية الكاملة.
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

[1] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص7.

*ومن القرارات الهامة التي اقرها مؤتمر الصومام في المجال السياسي داخليا دائما أولوية العمل السياسي على العمل العسكري وأولوية الداخل على الخارج.[1]

*لم يقتصر مؤتمر الصومام في قراراته على وضع مبادئ وصيغ العمل، بل سعى إلى أن يضع للثورة مؤسسات تجعل عملها السياسي أكثر تنظيما، لتكون أكثر فاعلية في المعركة السياسية مع العدو سواء في المفاوضات البينية أو في المحافل الدولية.[2]

*أتاح مؤتمر الصومام، الفرصة لوصول ممثلي التشكيلات السياسية القديمة إلى مجلس إدارة الثورة، ومن الوجوه القديمة التي اعتلت مناصب سياسية في الثورة نذكر: فرحات عباس، وتوفيق المدني، واحمد فرانسيس[3]، وكانوا جميعهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة، ونذكر أيضا: بن يوسف بن خدة[4]، وسعد دحلب اللذان يعدان من قدماء المركزيين شغلوا مناصب في لجنة التنسيق والتنفيذ، ورغم ما أثاره هذا القرار أي دمج ممثلي الكيانات السياسية القديمة في المناصب السياسية في الثورة من جدل، إلا انه اثر تأثير سياسي كبير، حيث أعطى دفعا سياسيا كبيرا، وذلك نظرا لخبرة هؤلاء الساسة في الميدان السياسي.[5]

[1] محمد العربي الزبيري، وعامر رخيلة، واخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، ص48 – 49.

[2] الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ترجمة محمد حافظ الجمالي، ص93.

[3] ولد في غليزان عام 1912 متحصل على شهادة في الطب، نشط كنقابي في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، عين وزير للشؤون الاقتصادية والمالية في الحكزمة المؤقتة، ثم وزير للمالية سنة 1962 توفي سنة 1968. ينظر: محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة، واخرون: المرجع السابق، ص70.

[4] ولد في البليدة عام 1922، التحق بحزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية، احد ابرز الشخصيات المركزية مع حسين لحول، التحق بجبهة التحرير عام 1955، كان من بين اعضاء المجلس الوطني للثورة (1956 – 1962)، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956-1957)، ووزير للحكومة المؤقتة ثم رئيسا لها، اقصي من السياسة عام 1962 وعاد عام 1976. ينظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص183.

[5] الشيخ سليمان: المرجع السابق، ص94.

* حث مؤتمر الصومام على ضرورة استبعاد السلطة الشخصية وإقامة سلطة سياسية تقوم على أساس ومبدأ القيادة الجماعية المؤلفة من اوناس شرفاء، لا يتسرب إلى نفوسهم الفساد، ولا يهابون المخاطر، ولا يخشون السجن أو الموت، كما أدانوا واستنكروا عبادة الشخصية.[1]

* ترقية المناطق إلى ولايات: فالمناطق السياسية والعسكرية التي شكلت قبيل اندلاع الثورة تم ترقيتها إلى درجة ولايات، وتقرر استبدال مصطلح منطقة وحل مكانه مصطلح ولاية، وتم هيكلة الصحراء، وتم تقسيم البلاد إلى ستة ولايات تاريخية هي:

- الولاية الأولى: الأوراس النمامشة
- الولاية الثانية: الشمال القسنطيني
- الولاية الثالثة: منطقة القبائل
- الولاية الرابعة: العاصمة وضواحيها
- الولاية الخامسة: القطاع الوهراني
- الولاية السادسة: الصحراء

وقسمت الولايات إلى مناطق، والمناطق إلى نواحي، والنواحي إلى أقسام ونصف الأقسام وبهذه الهيكلة تكون قيادة الثورة أعادت تفعيل التنظيم الذي كان معمول به من طرف المنظمة الخاصة.[2]

ثانيا: الجانب العسكري

تم توحيد النظام العسكري بين الولايات من حيث القيادة، وأصبح المسؤول السياسي العسكري(قائد الولاية) بحيث يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، برتبة صاع ثاني عقيد، يساعده في المهام المنوطة به ثلاثة ضباط كل واحد منهم برتبة صاع أول؛ أي رائد، يتكفل احدهم بالشؤون العسكرية والثاني بالشؤون السياسية والثالث بالاتصالات والأخبار.

وتم توحيد التسميات في صفوف المجندين في الثورة بالتسميات التالية: المجاهد، المسبل، الفدائي.

[1] الشيخ سليمان: المرجع السابق، ص327.

[2] محمد بوحموم: العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957 – 1962، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، 2015- 2016، ص73.

وقسمت وحدات جيش التحرير الوطني إلى:

- نصف الفوج: يتكون من خمسة 05 مجاهدين، منهم الجندي الأول وأربعة جنود.
- الفوج: يتكون من احد عشر 11 مجاهدا، منهم عريف وجنديان أوليان.
- الفرقة: تتكون من خمس وثلاثين 35 مجاهدا.
- الكتيبة: تتكون من مائة وعشرة 110 مجاهدا.
- الفيلق: يتكون من ثلاثمئة وخمسين 350 مجاهدا.[1]

وتم تحديد المرتبات الشهرية لأفراد جيش التحرير الوطني من الناحية إلى القمة، ومن أمثلة ذلك مايلي:

- الجندي كان يتقاضى ما قيمته 1000 فرنك بالعملة القديمة.
- الجندي الأول (كبران) كان يتقاضى ما قيمته 1200 فرنك بالعملة القديمة.
- العريف (سرجان) كان يتقاضى ما قيمته 1500 فرنك بالعملة القديمة.
- عريف أول (سرجان شاف) كان يتقاضى ما قيمته 1500 فرنك بالعملة القديمة.
- ملازم أول (اصبران) كان يتقاضى ما قيمته 2500 فرنك بالعملة القديمة.
- ملازم ثاني (سوليطنان) كان يتقاضى ما قيمته 3000 فرنك بالعملة القديمة.
- الصاع الأول (كمندان) كان يتقاضى ما قيمته 4500 فرنك بالعملة القديمة.
- الصاع الثاني (كولونيل) كان يتقاضى ما قيمته 5000 فرنك بالعملة القديمة.[2]

[1] عبد المالك بوعريوة: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005 – 2006، ص83.

[2] احسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1959، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص345 – 346.

ومن ناحية ثانية فقد وضع المؤتمر مرتبا للمنح العائلية. فكل مجاهد أو مسبل لديه أسرة من واجبه الإنفاق عليها تعطى له منحة شهرية، ولكن هذه المنحة تقسم إلى صنفين، حيث تختلف المنحة التي تقدم لسكان الأرياف عن سكان المدن. إذ أن الأولى تقدر ب 2000 فرنك قارة في الشهر مع زيادة 2000 فرنك لكل شخص في الشهر. بينما تقدر الثانية ب 5000 فرنك قارة في الشهر مع زيادة 2000 فرنك لكل واحد في الشهر، وكما نرى فان الفرق طفيف بينهما يتمثل في 3000 فرنك في الشهر فقط.[1]

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية:

. الفرع العسكري

. الفرع السياسي

. فرع الاستعلامات والاتصالات

كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم.[2]

[1] احسن بومالي: المرجع السابق، ص345 – 346.

[2] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص138.

المبحث الثالث: ردود الفعل الداخلية والخارجية على قرارات المؤتمر

أثارة قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ولا سيما قرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري ،والداخل على الخارج ردود فعل معارضة ظلت تكبر وتتزايد إلى أن أصبحت واقعا مرا اثر بشكل كبير على سير الثورة في العديد من مناطق وجهات من الوطن، بل وانتقل صدى هذا الاختلاف والانشقاق إلى الدول المؤيدة والمدعمة للثورة الجزائرية التي كانت تحتضن بعض قادتها.[1]

المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية

اختلفت الراويات والشهادات بهذا الخصوص، فعلي كافي ذكر أن وفد منطقته بقيادة زيغود يوسف، لم يكن على علم بعدم حضور المناطق الأخرى، وأن عبان وحلفائه كانوا وراء العملية لحسابات خاصة بهم. كما يؤكد أن ابن مهيدي،كان قد تكلم ومثل المنطقة الخامسة دون وثائق، وقد غادرها – المنطقة الخامسة – إلى العاصمة منذ أكثر من 06 أشهر، دون اجتماع بقيادة المنطقة، كما لم تشارك في التشاور معهم بشان المؤتمر.[2]

أما المنطقة الأولى– الاوراس – فان قائدها ابن بولعيد ،كان قد سقط شهيدا في ساحة الشرف في مارس ـ آذار ـ 1956م، ولم يحضر ممثلين عنه وعن المنطقة الأولى، عدى أخ ابن بولعيد عمر على رأس مجموعة من الجنود، لكنه غادر قبل بدء أشغال المؤتمر، مع تأكيده الالتزام بما سيصدره المؤتمر. أما تقرير منطقة الصحراء بقيادة سي الشريف فقد تلي في غياب ممثليها، وبخصوص فيدرالية الجبهة بفرنسا، تم تقديم تبريرا بكونها لم تهيكل بعد. الحقيقة أن عبان رمضان نفسه قد عين صالح الونشريسي كمستشار سياسي لفيدرالية الجبهة قبل انعقاد المؤتمر بشهور.[3]

ولكن بالعودة إلى المبعوثين الذين قرر مؤتمر الصومامإيفادهمإلى المنطقة الأولى الاوراسهناك تباين في تحديدهم، والذين يحصرهم السيد علي كافي في شخص زيغود يوسف كبير السمعة وذو الاحترام

---

[1] ميلود تيزي: خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الاول، ص153.

[2] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية 1954 – 1962 اطروحة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، 2008 – 2009، ص مجهولة.

[3] يوسف قاسمي: المرجع نفسه، ص مجهولة.

الذي كان يتمتع به في الولاية الأولى، وإبراهيم مزهودي الخبير بالنمامشة لكونه من المنطقة، لكن على حسب ما تم ذكره فان المهمة قسمت على أطراف أخرى، وهي؛ عميروش و اوعمران وفي الأخير اقتصرت على شخص الرائد عميروش، الذي استلم المهمة عام 1956م غير أنه في نهاية أشغال المؤتمر، قام عميروش وقادة الولاية الثانية؛ زيغود يوسف وبن طوبال وبن عودة عمار و مزهودي إبراهيم بمهمة أولية تمثلت في الاتصال مع الأوراسيين بتاريخ 1956/08/28م ،وتم الاتفاق بين الطرفين على اللقاء في الولاية الأولى الأوراس وقد أعرب الكل منهم عن موافقتهم على مقررات المؤتمر باستثناء عمار بن بولعيد وعيسى سعود.[1]

ذكر علي كافي في مذكراته انه لم يكن لعبان رمضان توجها يساريا، أو حتى هواجس فكرية، ولكن كان همه الأساسي هو بسط سلطته على الثورة والتحكم بزمامها على حساب الوفد الخارجي، وهذا ما جاء في قرارات مؤتمر الصومام بالنسبة للداخل والخارج، وكذلك افتكاك السلطة من القيادات العسكرية وإسنادها إلى القيادات السياسية بحث اعتبر نفسه سياسيا محسوبا على السياسيين، وبهذا تتحول مجموعة الخارج إلى مجرد مكلفين بمهمة فقط، وقد لجأ إلى الفئة التي لا تؤمن بالثورة أمثال؛ فرحات عباس و الشيخ عباس بن الشيخ الحسين.[2]

ومن جهة أخرى نجد من يعتبر بأن قرارات مؤتمر الصومام كانت بمثابة الدفعة القوية للثورة، والتي عملت على إخراجها من دائرة القلق والتردد في القيادة إلى مرحلة الاستقرار والنظام والوحدة إضافة إلى تحديد المسؤوليات، وتزعم هذا الاتجاه مجموعة من قادة الثورة، منهم: محمد توفيق المدني الذي أبان عن موقفه في مؤلفه حياة كفاح والذي قال فيه:... لقد خضع الجميع لسلطة مركزية واحدة، تأمر فتطاع، ومن تلك الفترة انتهت فوضى لجنة الستة، وتم تعيين المسئولين رسميا على الولايات الجزائرية الستة، ومنذ هذه اللحظة أصبحنا في القاهرة وفي غيرها نعلم من نحن، وماهي

[1] عبد الكريم شوقي: دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2001 – 2002 ، ص93 – 94.

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص121 – 122.

مهمتنا وواجبنا وإلى من نحن تابعون.[1] وبدوره بن يوسف بن خدة يفصح عن موقفه من قرارات المؤتمر قائلا:...أنه كرس الانتقال من مرحلة الانتفاضة المفتوحة إلى مرحلة الثورة المنظمة...وأرسى دعائم الشرعية الثورية على أسس ثلاثة هي:

1. خطة وبرنامج عمل

2 . تنظيم أجهزة الثورة

3 . قيادة موحدة[2]

أما العقيد محمدي السعيد فيأتي رأيه من زاوية أخرى إذ يقول:"... **لقد كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية، والتنسيق بين المناطق وبين الداخل والخارج بقلق متزايد، رغم النجاحات التي كنا نحققها من حين لأخر...وبعد الصومام انقشع القلق ورجع الاطمئنان للنفوس إذ تبين للمجاهدين الأفاق البعيدة لكفاحهم... ويردف قائلا:... منذ المؤتمر، أصبح إيماني راسخا بان الاستقلال آت لا ريب فيه..."**[3]

[1] ناصر الدين مصمودي: الولاية الثانية وعلاقتها بالولايات التاريخية والهيئات القيادية للثورة 1954 – 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، 2016 – 2017، ص240.

[2] المرجع نفسه: ص240.

[3] نفسه: ص241.

المطلب الثاني: ردود الفعل الخارجية

أن المتتبع لهذه الفترة يتأكد يقينيا من حقيقة الخلاف الذي نتج عن المؤتمر والذي يتعلق تعلقا وثيقا بعدة عوامل أثرت في التكوين الإيديولوجي لكل طرف وما يملكه من مبادئ وقناعات وهذا ما نستنبطه من الرسالتين التي رد بهما أحمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على رسالة عبان رمضان على الشكل التالي:

الرسالة الأولى: تتضمن مطلب أحمد بن بلة تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر إلى غاية الاستماع إلى وجهة نظر الجميع وهذا بسبب تجاهل بعض القرارات التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954 مثل الطابع الإسلامي لمؤسسات الجزائر المستقلة كما تضمنت الرسالة سبب غياب ممثلي وهران وقسنطينة وممثلي الخارج وذكر أنه انتظر خمسة عشر يوما بينما محمد خيضر انتظر ثمانية أيام بطرابلس.[1]

الرسالة الثانية: تعتبر هذه الرسالة أكثر وضوحا وتعبيرا عن موقفه بعد أن تيقن من قرار عزله ورفاقه من الجهاز التنفيذي لقيادة جبهة التحرير الوطني بناء على حصيلة الوفد المتواضعة في ميدان التسليح، وهذا الميدان يخص أحمد بن بلة بالذات. أن المتمعن في هذين الرسالتين يستنتج تأزم الأوضاع بين أحمد بن بلة ممثلا عن الوفد الخارجي ومتكلما باسمه وبين عبان رمضان نيابة عن قيادة الثورة بالداخل.[2]

لم يكن حب الزعامة الذي يرمي به البعض الرئيس أحمد بن بلة سببا في نكره لقرارات مؤتمر الصومام أو رغبته في الانفراد بتسيير الثورة من الخارج وهم يشبهونه في ذلك بمصالي الحاج فالحقيقة غير ذلك تماما في رأينا. وذلك للأسباب التالية:[3]

[1] ميلود تيزي: المرجع السابق، ص154.

[2] المرجع نفسه: ص155.

[3] زبيحة زيدان: جبهة التحرير الوطني جذور الازمة، دار الهدى، عين مليلة ـ الجزائر، 2009 ،ص112.

أن الأفكار التي كان عبان رمضان متشبعا بها لا ترقى إلى مستوى الفكر السياسي والاديولوجي الذي بلغه الرئيس أحمد بن بلة والدليل على ذلك أن عبان رمضان على حسب الروايات التي قيلت عنه أنه كان لا يتصرف برزانة وحنكة ويرجع البعض السبب في ذلك إلى المرض العضال الذي كان يعاني منه والذي أثر عليه، حيث كان عبان رمضان يرى أن اعتماد الثورة على الفلاحين وسكان البوادي عموما جردها من المرجعية الفكرية وجعلها قاصرة على العنف الثوري ولعل ذلك الأمر ما جعله يرى ضرورة نقل الثورة إلى المدن بالاعتماد على الطبقة البرجوازية خاصة. وكان ينظر إلى قادة الجيش على أنهم أميون وغير قادرين على تسيير الثورة وأن مهمة العسكري تقتصر على تنفيذ ما يقرره السياسي.[1]

✓ موقف أعضاء الوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام

رفض أعضاء الوفد الخارجي قرارات مؤتمر الصومام ولو بشكل متباين:

فأحمد بن بلة يقول أن مؤتمر الصومام كان بداية انحراف الثورة... وهو أول ردة ضد الثورة الجزائرية، وهذا الموقف جعل بن بلة يرفض قرارات الصومام، ويطلب من عبان رمضان عدم نشر تلك القرارات في صحيفة المجاهد خلال الذكرى الثانية لاندلا ع الثورة ريثما تعرض الوثيقة على باقي أعضاء الوفد الخارجي.[2] و يقول أحمد بن بلة في مذكراته أيضًا، أن المؤتمر لم يحمل للثورة أبنيية ونظاما مرتبيا وتنظيما كانت جميعا مفقودة فقط. ولكنه حمل إليها أيضًا. وفي الوقت ذاته، جهازًا بيروقراطيًا وورقيًا انفصل شيئًا فشيئًا عن واقع النضال وكانت غلطته، بالأخص، هي أنه ضم إلى تنظيمات القيادة شخصيات سياسية كانت، على مر الزمن، تطالب بضرورة الانتقال إلى النضال المسلح، والتي لم تخش غداة نوفمبر أن تشجب علانية عملنا. بيد أنها ، مع نجاح أسلحتنا ودعوة جبهة التحرير الوطني المؤثرة، تطور هؤلاء الإنتهازيون إلى الأبد، وقفزوا ألآن في القطار السائر لينتفعوا بهذه الثورة التي احتقروها في البداية.[3]

---

[1] زبيحة زيدان: المرجع السابق: ص113.

[2] محمد بوحموم: المرجع السابق، ص86.

[3] احمد بن بلة: مذكرات احمد بن بلة كما املاها على روبيرميرل، ترجمة العفيف الاخضر، منشورات دار الاداب، بيروت، ص114 – 115.

واعترض بوضياف ـ الذي كان بالمستشفى ـ أثناء انعقاد المؤتمر على مركزة القيادة، لأن المرحلة الأخيرة من إستراتيجية المراحل الثلاث التي رسمتها لجنة الستة قبيل إعلان الثورة، تربط هذه المسالة بإقامة مناطق محررة أولا، تكون مركزا ومنطلقا لتحرك القيادة المركزية بكل حرية. وبناء على ذلك لم يكن الوقت في صائفة 1956 قد حان لمركزة القيادة من جديد. وبالتالي فان قرار المؤتمر يبدو مخالفا بوضوح لإستراتيجية المراحل الثلاثة.[1]

موقف حسين آيت أحمد: يؤكد عدم علمه بانعقاد المؤتمر لأنه لم يكن بالجزائر حينها، وكان بالولايات المتحدة الأمريكية منشغلا بقضية السلاح ويؤكد في ذات الوقت بأن أحمد بن بله ومحمد خيضر كانا على علم بانعقاد المؤتمر. أما عن موقفه من قرارات المؤتمر فقد ساندها لأنها كانت تعبر عن حاجة ملحة كان الجميع يحس بها وفي هذا السياق اقترح موضوع تشكيل حكومة مؤقتة لتخطي وتجاوز هذه الخلافات.[2]

موقف محمد خيضر: في بداية الأمر كان رائيه موافق لعبان رمضان في حين أنه كان حريصًا على منح الوفد الخارجي مكانته الدولية لأنه رشح من قبل لجنة الستة عشية إعلان الثورة وبعد اختطاف طائرة الوفد الخارجي والمستجدات التي عرفتها انضم إلى الجماعة المعارضة لعبان رمضان وهذا مايفسر المواقف غير الثابتة لبعض القادة.

موقف محمد علي محساس: نظر علي محساس إلى الموضوع من زاوية أخرى مغايرة للأعضاء الآخرين وتجلت في أن قيادة الثورة من الداخل لابد أن تنجح، وإما أن تقوم فعلا بتسيير شؤون الثورة وهنا تكون معرضة لقبض مصالح الأمن على أعضائها وأن تختفي نهائيا وهنا لا يمكن قيادة ثورة بهذا الشكل فتكهناتها لا تبقى داخل البلاد أكثر من ثلاثة أشهر.[3]

[1] محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص161 – 162.

[2] ميلود تيزي: المرجع السابق، ص156.

[3] المرجع نفسه: ص156.

ملخص الفصل

لقد أسهم مؤتمر الصومام منذ انعقاده يوم 20 أوت 1956في إعطاء دفع قوي للثورة التحريرية، في مجال التنظيم على مختلف الأصعدة، ففي الجانب العسكري مثلا قام بهيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني، وذلك من خلال وضع الرتب، وتحديد الأوسمة، وتقسيم عناصر جيش التحرير إلى أفواج وفرق وكتائب وفيالق. غير أن اكبر إضافة قدمها مؤتمر الصومام للثورة كانت في الجانب السياسي وتمثلت في إنشائه لعدة مؤسسات لعل أبرزها مؤسستي؛ لجنة التنسيق والتنفيذ، والحكومة المؤقتة والتي كان لها دور هام في دعم الثورة...فلجنة التنسيق والتنفيذ اضطلعت بمهمة تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف هياكل وتنظيمات الثورة، أما الحكومة المؤقتة التي خلفت لجنة التنسيق والتنفيذ فاضطلعت بمهام عدة لعل أهماها تحديد السياسة العامة للثورة، ومتابعة الأوضاع العامة للبلاد هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فقد تولت مهمة التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، واستجلاب الدعم والتأييد الدولي للثورة.

الفصل الثاني:لجنة التنسيق والتنفيذ

المبحث الأول:لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ الثاني

المبحث الأول: لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

المطلب الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

تعد لجنة التنسيق والتنفيذ أحد مؤسسات الثورة الجزائرية المنبثقة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي تشكل عن مؤتمر الصومام، بحيث تعتبر بمثابة السلطة التنفيذية المكلفة بالإشراف على السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ومراقبة اللجان المختلفة والتنسيق مع المندوبين في الخارج.

تأسست لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى سنة 1956 إبان مؤتمر الصومام، إذ تعتبر من أبرز واهم مخرجاته، وكان من المقرر في بادئ الأمر أن تضم في تركيبتها أعضاء من الداخل من أبرزهم: زيغود يوسف، كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة القبائل والتي أصبحت ولاية بعد مؤتمر الصومام، عمر أوعمران، العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة والتي أصبحت تعرف بالولاية الخامسة وهران بعد مؤتمر الصومام، وإضافة إلى هؤلاء أحمد بن بلة عن أعضاء الخارج، لكن استشهاد زيغود يوسف، ثم إلقاء القبض على أحمد بن بلة في حادثة تحويل مسار الطائرة التي كانت تتجه من المغرب نحو تونس يوم 22 أكتوبر 1956، حال دون تأسيس اللجنة بهذه التركيبة.[1] الشئ الذي جعل التركيبة الأولى للجنة التنسيق والتنفيذ تتكون من :

[1] احمد منغور: المرجع السابق، ص85 .

1. عبان رمضان:

جاء اختياره نظرًا لسمعته السياسية الطيبة، فلم يسبق له الدخول في أي نزاعات سياسية مع أي طرف سياسي كان، مما أكسبه مقدرة على كسب ثقة جميع المناضلين، إضافة إلى ذلك خبرته المعتبرة فقد كان عضوا في المنظمة السرية سابقا، وهو معروف عند باقي المؤتمرين، فقد كان معظمهم أعضاء سابقين في المنظمة السرية، الأمر الذي جعله فوق كل الشبهات.[1]

2. العربي بن مهيدي

3. كريم بلقاسم[2]

تم اختيارهما ضمن أعضاء اللجنة نظرا لخبرتهما الكبيرة، فقد كانا سابقا عضوين بارزين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فضلا عن تشبعهما الكبير بروح الفاتح من نوفمبر 1954.[3]

4. بن يوسف بن خدة

وتم اختياره بعد اقتراح تقدم به عبان رمضان للمؤتمرين، وذلك نظرا لخبرته المتراكمة والتي اكتسبها بفضل التحاقه في سن مبكرة بصفوف الوطنيين والذين كانوا في ذلك الحين في بداية الطريق.

[1] سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص32 – 33.

[2] بدرة غجاتي، بوعزة بوضرساية: جهود ومساعي الهيئات القيادية للثورة الجزائرية في تسليح جيش التحرير الوطني (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) ولجنة التنسيق والتنفيذ 1956 -1958، الجزائر، مجلة العبر للدرسات التاريخية و الاثرية في شمال افريقيا المجلد: 05، العدد 01 يناير 2022، 31/ 01/ 2022، ص596.

[3] سعد دحلب: المصدر السابق، ص32.

5. سعد دحلب

جاء اختياره لرصيده النضالي الهام، فقد كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري تحت مسماه القديم، ومناضلا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية باسمه الجديد، علاوة على ماعرفه عنه عبان رمضان ـ الذي اقترحه في المؤتمر ـ من شجاعة وإقدام.[1]

مارست هذه اللجنة نشاطاتها في بادئ الأمر داخل الجزائر لمدة احد عشر شهرًا وفي تونس فترة قليلة؛ وهو ما يصطلح عليه مرحلة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.ثم اضطرت بعد ذلك للانتقال إلى خارج الجزائر انطلاقا من شهر جويلية 1957، ونظرا لمجموعة من العقبات مرت بها أعاقت نشاطها، تم عُقد اجتماع بالقاهرة انبثق عنه ما يعرف؛ بلجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.[2]

المطلب الثاني: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

أولا: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر1956 – 1957

استقر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ منذ تأسيسها سنة 1956 بالجزائر العاصمة، حيث نشطوا بها بشكل سري، وكانوا يجتمعون بشكل دوري ويتخذون القرارات جماعيا، ووزعت المهام على أعضاء اللجنة؛ حيث تكفل سعد دحلب بجانب الإعلام والدعاية، فيما أخذ بن يوسف بن خدة على عاتقه مسؤولية الاتصال بالفرنسيين المتعاطفين مع الثورة ومع من لم يلتحق بالثورة بعد من الشيوعيين، وكان مسؤول أيضًا عن تامين السلاح، فيما أنيطت بالعربي بن مهيدي مسؤولية الاتصال بتنظيم الفدائيين في القصبة، وأما كريم بالقاسم فتكفل بمهمة التنسيق بين الولايات.[3]

[1] سعد دحلب: المصدر السابق، ص34.

[2] بشير سعدوني: المرجع السابق، ص12.

[3] احمد منغور: المرجع السابق، ص85.

وباعتبارها الهيئة التنفيذية للثورة، شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ فور انتهاء أشغال مؤتمر الصومام بتطبيق القرارات المنبثقة عنه، فأصدرت بالتالي الأوامر إلى قادة الولايات التاريخية والمسؤولين بضرورة الشروع الفوري بالعمل وفق ماجاء في قرارات ومخرجات مؤتمر الصومام، وكانت تقوم بمتابعة تطبيق قرارات مؤتمر الصومام في الولايات التاريخية بالإضافة إلى ذلك فهي تعمل على:

ـ الإشراف على عملية تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني.[1]

ـ توزيع إيطارات جيش التحرير الوطني على مهمات جديدة في الداخل والخارج وتشكيل مراكز قيادية في كل من تونس والمغرب، فعينت لهذا الغرض عمر أوعمران[2] مسؤولا عسكريا عن الوفد الخارجي ومشرف على التسليح بدلا من علي محساس الذي كان معارض لقرارات مؤتمر الصومام، حيث أن الصراع في قاعدة تونس خلق نوع من الفوضى وأثر هذا على عملية الإمداد.

ـ التنسيق بين الولايات التاريخية والعمل على ضرورة وجود تعامل واتصال بين قيادات جيش التحرير الوطني.

ـ حل النزاعات والعمل على إعادة الأمور إلى نصابها، حيث قامت بتكليف زيغود ومزهودي وعميروش بالاتصال بقادة الولاية الأولى الاوراس لإصلاح ذات البين ورأب الصدع وتجسيد قرارات مؤتمر الصومام والمصادقة عليها.

. تحقيق التكامل المادي والبشري وإعادة توزيع الإمكانات بين مختلف الولايات التاريخية.[3]

---

[1] بدرة غجاتي، بوعزة بوضرساية: المرجع السابق، ص598.

[2] ولد في 19 جانفي 1919، ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره، نائب كريم بالقاسم بمنطقة القبائل والتحق معه بقائمة المعدين للثورة، كان مقرب من كريم أثناء فترة الكفاح، عين سنة 1960 ممثل للثورة بتوركيا، انسحب بعد سنة 1962 من الساحة السياسية ليمارس التجارة، توفي في سنة 1991. ينظر: محمد العربي الزبيري، وعامر رخيلة، واخرون: المرجع السابق، ص65.

[3] المرجع نفسه: ص599.

. العمل على تجديد موارد الثورة وزيادتها بالعمل على الإمكانات المتوفرة والبحث عن مصادر غيرها في الخارج بتكثيف عمل الفيدراليات.

ـ الإشراف على جميع مرافق الثورة سواء كانت ذات طابع سياسي أوعسكري أودبلوماسي أو اجتماعي أوإداري.[1]

تمكنت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى خلال عمرها القصير الذي قضته في الجزائر والذي امتد من سنة 1956 إلى غاية 1957 من تحقيق مهمتين رئيسيتين هما:

أولا؛ تأكيد سيطرة جبهة التحرير الوطني على الجماهير الشعبية وذلك بعد نجاح إضراب الطلبة الجزائريين يوم 19 ماي 1956 ثم نجاح إضراب الثمن أيام.

ثانيا ؛ نقل العمليات المسلحة من المدن من خلال تنظيم مدينة الجزائر، وجعلها منطقة مستقلة وتقسيمها إلى فرعين؛ فرع إداري، وفرع عسكري مسؤول عن العمليات الفدائية تحت إشراف ياسف سعدي.[2]

[1] محمد العربي الزبيري وعامر رخيلة، واخرون: المرجع السابق، ص599.

[2] أحمد منغور: المرجع السابق، ص85.

ثانيا: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس 1957 – 1958

في ظل النشاط المكثف للجنة التنسيق والتنفيذ خاصة في مستهل سنة 195، حيث قامت في هذه الفترة بتنظيم عدة إضرابات ومظاهرات، ما أدى بالسلطات الفرنسية حسب شهادة بن يوسف بن خدة إلى مباشرة عمليات القمع التي أصابت ضرباتها القاسية هيكل جبهة التحرير الوطني، وتوالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة واكتشفت المخابئ التي كان يختفي فيها المطاردون من قبل السلطات الاستعمارية، وجراء هذا الوضع أصبحت اللجنة مهددة باكتشاف أمرها، وهو ما أدى إلى بروز أصوات تدعوا إلى الخروج بلجنة التنسيق والتنفيذ كلية من الجزائر، وهو المقترح الذي وجد رفضًا مطلقًا من طرف العربي بن مهيدي.

وأمام هذه المشاكل والصعوبات التي واجهة اللجنة داخل البلاد، والتي شلت من حركتها وفسحت المجال واسعا لبروز خلافات عميقة بين أعضائها، خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ في نهاية شهر جوان 1957من البلاد واستقرت بتونس علها تحظى بظروف أفضل تساعدها على مزاولة نشاطها وهو ما لم يكن حيث تعمقت الخلافات والصراعات بين أعضائها خاصة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم.[1]

واتضح ذلك جلياً في أول اجتماع عقدته اللجنة بتونس في شهر جويلية 1957. حيث اشتد النزاع حول الزعامة، إذ حاول كريم بالقاسم قطع الطريق أمام عبان رمضان من خلال طرح فكرة أن القيادة يتولاها المسؤولين التاريخيين على اعتبار أن عبان من الذين حضّروا لتفجير الثورة. وفي ظل هذه الصراعات المحتدمة لم تحقق اللجنة في تونس إنجازات تذكر، بل على العكس عجلت هذه الصراعات بتفكيكها والذي تم بشكل رسمي عقب اجتماع القاهرة الذي أعلن فيه عن تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.[2]

[1] محمد العربي الزبيري، وعامر رخيلة، واخرون، المرجع السابق، ص57 – 58.

[2] المرجع نفسه: ص58.

المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية

المطلب الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية

تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية على إثر انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالقاهرة ـ الذي سبقت الإشارة إليه وضمت اللجنة أربعة عشر عضوا يمثلون ثلاث فئات أساسية وهي:

أولاً: فئة العقداء

الذين كانوا قادة للولايات التاريخية قبل الخروج إلى تونس ويشكلون الأغلبية من بين أعضاء اللجنة المتواجدون في الميدان، بالرغم من أن عدد الحاضرين من العسكريين كان أقل من عدد السياسيين، إلا أنهم تمكنوا من فرض كلمتهم والتمسك بالمناصب الحساسة وهم:

- ✓ كريم بلقاسم

مكلف بالشؤون العسكرية وممثلا للولاية الثالثة.

- ✓ لخضر بن طوبال

مكلف بالشؤون الداخلية وممثلا للولاية الثانية.

- ✓ عبد الحفيظ بوالصوف[1]

مكلف بالاتصالات والعلاقات العامة وممثلا للولاية الخامسة.[2]

[1] ولد (السي مبروك) في 23/ 6 / 1919 بميلة، تعلم القراءن بمسقط راسه عى يد شيخه بن دفوس، التحق بالمدارس الفرنسية تحصل على الشهادة الابتدائية، انخرط في حزب الشعب سنة 1941، شارك في احداث 8 / 5 /1945، كان احد أعضاء المنظمة الخاصة، شارك في تاسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، أسس سلاح الإشارة ، عين عضو المجلس الوطني للثورة، تم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، توفي سنة 1982 .ينظر: عبد السلام كمون: مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم العلوم الإنسانية، منشورة، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012 – 2013، ص82 - 84.

[2] محمدبوحموم: المرجع السابق، ص143.

- ✓ عمر أوعمران

مكلف بالتسليح والتموين وممثل للولاية الرابعة.

- ✓ محمد الشرف

مكلف بالشؤون المالية ومثلا الولاية الأولى.

ثانياً: فئة السياسيين

تم اختيار أربعة أعضاء من السياسيين وهم:

- ✓ محمد الامين دباغين[1]
- ✓ عبد الحميد مهري
- ✓ فرحات عباس
- ✓ عبان رمضان[2]

ثالثاً: الأعضاء الشرفيون

وهم أعضاء القيادة التاريخية الخمسة.

- ✓ حسين آيت احمد
- ✓ محمد بوضياف
- ✓ أحمد بن بلة
- ✓ محمد خيضر
- ✓ رابح بيطاط[3]

[1] ولد بالعاصمة سنة 1917، درس الطب، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري منذ صغره، التحق بالثورة مباشرة بعد اندلاعها، عين عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956 – 1957)، كان عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، ثم وزير للخارجية بالحكومة المؤقتة الأولى، توقف عن النشاط السياسي منذ سنة 1959 إلى اليوم. ينظر: محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة، واخرون المرجع السابق ، ص76.

[2] محمد بوحموم: المرجع السابق: ص143.

[3] المرجع نفسه: ص144.

المطلب الثاني: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية

حافظت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية على سلطاتها الواسعة في مختلف القضايا ما عدا ما يخص مستقبل البلاد مثل: المفاوضات، إنهاء العمليات العسكرية، التحالفات،...، وضمت هذه اللجنة قادة عسكريين، وعدد من السياسيين وهم: عبد الحميد مهري، محمد الأمين الدباغين، فرحات عباس، عبان رمضان، كما ضمت بصفة شرفية القادة المعتقلين بفرنسا، فيما أُبعد عضوين سابقين في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وهما؛سعد دحلب، وبن يوسف بن خدة.

وأمام هذا الدمج بين السياسيين والعسكريين، والإبعاد لأهم وأبرز عنصرين من عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى (سعد دحلب ،بن يوسف بن خدة)، بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية تخضع شيئاً فشيئاً إلى هيمنة القادة العسكريين الذين يشكلون اغلب أعضائها وعلى رأس هؤلاء القادة نذكر (الباءات الثلاثة)؛ كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، حيث تحكم هؤلاء القادة بشكل كبير في عمل اللجنة، خاصة عقب تخلصهم من الرجل القوي في اللجنة عبان رمضان، وذلك إثر تصفيته جسدياً في مدينة تطوان بالمغرب في ديسمبر 1957.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشلل الذي أصاب نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ليس مبعثه هيمنة العسكريين على اللجنة فقط أو تعيين بعض القادة المعتدلين أمثال؛ فرحات عباس، توفيق المدني فحسب، وإنما يعود ايضاً إلى الدور الثانوي الذي أعطي للوفد الخارجي، مما فتح باب أخر

[1] رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005 – 2006، ص168 – 169.

للخلافات والصراعات بين أعضاء اللجنة، إذ أن أعضاء الوفد الخارجي كانوا يعتبرون أنفسهم الأمين الأول عن المشروعية الوطنية، وبحكم ذلك فانه لم يكن بوسعهم تأويل الدور الثانوي الذي أينيط إليهم، أومبدأ أولوية الداخل على الخارج إلا كعدوان على هذه المشروعية.

غير أن اختطاف السلطات الاستعمارية للطائرة التي كانت تحمل الوفد الخارجي، قد وضع حداً لهذا الخلاف الذي لو استمر لربما أدى إلى أزمة خطيرة في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ ومن ثمة في صفوف جبهة التحرير الوطني.[1]

لقد واجه نشاط هذه اللجنة نفس المشاكل التي أعاقت نشاط اللجنة الأولى ومن أبرز هذه المشاكل:

- ✓ ضرورة إعادة تنظيم الولاية الأولى.
- ✓ ضرورة دعم المجاهدين بالسلاح.
- ✓ ضرورة البحث في ماهية الإجراءات التي يجب اتخاذها حيال خط موريس الذي أنشئته السلطات الاستعمارية.[2]

غير أن أكبر عائق واجه نشاط اللجنة هو هيمنة القادة العسكريين على زمام الأمور، وتوجههم إلى إبعاد كل السياسيين وجعل القيادة محصورة في الثوريين الذين فجروا الثورة دون غيرهم ممن التحق بها فيما بعد وهو ما يعني العودة إلى مرحلة ماقبل مؤتمر الصومام، والتي همش فيها دور المؤسسات القيادية في الثورة في اتخاذ القرارات، وهو ما شكل انحراف كبيرا على الممارسة الديمقراطية التي أقرها مؤتمر الصومام والتي تميزت بها لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، بخلاف لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي سجل عنها ابتعادها عن الممارسة الديمقراطية، والذي قد يعزى إلى؛ طبيعة التكوين العسكري لأغلبية عناصرها، ودخول الثورة مرحلة المواجهة الشاملة عسكريا مع فرنسا.[3]

---

[1] الشيخ سليمان: المرجع السابق، ص466.

[2] رياض بودلاعة: المرجع السابق ، ص169.

[3] المرجع نفسه:ص169.

ومما يحسب للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أنها وضعت القادة الخمس الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية على رأس أولوياتها، حيث أعطتهم وضع خاص، فقد كانت أسمائهم توضع في مختلف الهيئات التنفيذية المتعاقبة لجبهة التحرير، ورغم أنهم كانوا لا يساهمون بشكل مباشر في تسيير الإعمال، إلا أنهم كانوا يحظون بمكانة فخريّة تدل على الإحترام الخاص لصفتهم كقادة مؤسسين، وكان وجودهم في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية تعبيراً عن احترام روح أول نوفمبر، ولقد أدى دور المراقب الذي منح لهم إلى تحسين ظروف اعتقالهم، فضلاً عن أتاحت الفرصة لهم للتواصل مع العالم الخارجي.[1] وظل نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية محدوداً جدا للأسباب التي ذكرناها أنفاً، وظل الوضع على هذه الحال إلى أن قرر أعضاء اللجنة في 19 سبتمبر 1958 تحويلها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لتنتهي بذلك مسيرة هذه اللجنة.[2]

[1] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص474 – 475.

[2] محمد شيطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية 1954 – 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار ، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2008 – 2009، ص62.

ملخص الفصل

لعبت لجنة التنسيق منذ إنشائها وعبر تشكيلتيها، أو ما يعرف بلجنة التنسيق و التنفيذ الأولى والثانية دوراً هاماً في دعم الثورة، فقد توّلت كما اشرنا سابقا مهمّة تحقيق التنسيق والتكامل بين الولايات التاريخية، وكذا حل مختلف الخلافات والنزعات والتي من المحتمل أن تحدث بين تنظيمات الثورة، أو بين قياداتها، ولقد أدت هذه المهام بكفاءة عالية، وذلك قبل أن تضّطر إلى مغادرة ارض الوطن تحت وطأت التضييق الشديد والملاحقة المستمرة لعناصرها من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي، لتدخل في مرحلة جديدة أتسمت بتراجع حاد في نشاطها وذلك جراء عدة أزمات داخلية حلت بها نتجت عن الصراع والتنافس الشديد بين أعضائها على الزعامة والقيادة.

الفصل الثالث:

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة.

المبحث الثاني:تأسيس الحكومة المؤقتة وردود الفعل.

المبحث الثالث:مهام الحكومة المؤقتة وازماتها.

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة.

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حصيلة لعدة ظروف وعوامل مختلفة، يمكن تقسيمها إلى ظروف اجتماعية وظروف سياسية وأخرى عسكرية.

المطلب الأول: الظروف الاجتماعية

لقد أجمعت اغلب المصادر التاريخية أن أوضاع الشعب الجزائري قبل تشكيل الحكومة المؤقتة كانت سيئة للغاية سواءً في الداخل أو على الحدود الشرقية والغربية للجزائر بتونس والمغرب. وذلك كان نتيجة للإجراءات التعسفية التي كانت تتخذها السلطات الاستعمارية في حق الشعب الجزائري، فلقد كان على سبيل المثال لا الحصر للإجراءات العسكرية الفرنسية اثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، وبالأخص عقب توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، وذلك بغرض عزلهم عن جيش التحرير الوطني وفي هذا الصدد قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء 73 محتشدا بالولاية الثانية، بحيث شملت هذه المحتشدات ثلثي مساحة هذه الولاية وقد تأثرت على إثر ذلك مناطق عديدة خاصة الفقيرة منها.[1]

فقد سعت السلطات الاستعمارية في هذه الفترة وأكثر من أي وقت مضى إلى استهداف ولاء الشعب الجزائري للثورة التحريرية وهذا ما اتضح من سياسة ديغول الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها في الجزائر ومن هذه السياسة نذكر مشروع قسنطينة الذي هدف من خلاله إلى خلق طبقة برجوازية حليفة لفرنسا.[2]أضف إلى ذلك كله الحرب النفسية الرهيبة التي شنتها المصالح المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين على الشعب الجزائري، وتأتي في مقدمة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة (SAS) التي شرع في إنشائها منذ سنة 1955، وقد كثفت من نشاطها انطلاقاً من 13 ماي 1958، وركزت جهودها على المرأة الجزائرية، وفئة الشباب

[1] عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1959 من خلال مخطوطات الثورة الجزائرية للمركز الوطني للارشيف – بئر خادم –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001 – 2002، ص9.

[2] المرجع نفسه: ص9.

مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، والإذاعة، والسينما وسعت هذه المصالح جاهدة إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس في نفوسهم عن طريق قمعهم بالقوة ثم التحدث لهم عن خطر الموت على الحدود، وعن ندرة الأسلحة والذخيرة، ثم محاولة صرفهم عن الثورة بطرق ووسائل مختلفة كالوسائل الرياضية والإكثار من النوادي، وتكوين المتطوعين المتشبعين بالفرنسية، ودفع البعض الأخر إلى الإنحراف من أجل نشر الإحباط النفسي لدى فئة الشباب الجزائري الذي يعد خزاناً للثورة. لقد سرح السيد فرحات عباس في جريدة المجاهد بأن أربع سنوات من حرب تحمل مشقتها شعب شجاع لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية.[1]

في هذا الايطار يشير تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات عباس يوم 20 جوان 1959 إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري ولمصالح جيش التحرير الوطني، كما أشار تقرير أخر عن الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة جاء من أجل رفع معنويات الشعب الجزائري الذي يأمل في دعم خارجي جاد وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه.[2]

المطلب الثاني: الظروف السياسية

تم بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية متمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ضمت في تركيبتها خمسة أعضاء هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، ووزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة. حيث سعت هذه الأخيرة بكل ما توفر لها من إمكانيات لتأطير وتنظيم الثورة وقياداتها، غير أن الصعوبات الكثيرة التي واجهتها في الجزائر والتي من أبرزها مضايقة وملاحقة السلطات الاستعمارية لأعضائها، أدت بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة البلاد حيث استقرت بتونس، أين حاولت معالجة المشاكل الداخلية انطلاقا من تونس، لكن الإحداث سارت نحو الأسوء ما أدى إلى زهور أزمة داخل اللجنة سنة 1957 تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم

[1] محمد العربي الزبيري ، عامر رخيلة ، وآخرون: المرجع السابق ، ص95 – 96.

[2] عمر بوضربة: المرجع السابق ، ص9.

وعبان رمضان حول قيادة اللجنة غير أنه وبفضل وساطة فرحات عباس تم حل الأزمة ولو مؤقتاً وذلك بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة في مؤتمر عقد يوم 20 أوت 1957 بالقاهرة. ورغم ذلك بقيت لجنة التنسيق والتنفيذ تدور في حلقة مفرغة وتعاني من غياب الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلة لها مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي تعاني منها الثورة في الداخل خصوص ما تعلق منها بمشكل الأسلحة والذخيرة،[1] وهذا الفشل أدى إلى استياء قادة الولايات في الداخل.[2]

وفي هذه الأجواء يحدث، اغتيال عبان رمضان لتنجر على هذا الاغتيال أثار سلبية على نفسية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وبالأخص السيد فرحات عباس الذي فكر بالانسحاب من عضوية البعثة الخارجية لكنه تراجع عن الأمر وبرر ذلك بقوله بان مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ماهو أسوء،[3]وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث أخرى في صفوف الثورة دلت جميعها على تراجع روح الثقة، فقد ظهرت حركات مناوئة للقيادة، وتعتبر قضية محمد العموري من أخطرها فقد توجت بمعاقبة 50 إيطار على إثر محاكمة ترأسها هواري بومدين، وتم تنفيذ حكم الإعدام في حق محمد العموري يوم 17 مارس 1958، وقد رفض بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ طريقة معالجة الأزمة وعلى رأسهم محمد الأمين دباغين الذي طلب في اجتماع للجنة بضرورة استدعاء المجلس الوطني للثورة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها لأن العقداء زرعوا الفوضى.[4]

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص5.

[2] فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ص475

[3] محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة، وآخرون: المرجع السابق، ص89.

[4] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص5.

المطلب الثالث: الظروف العسكرية

تكاد تجمع الدراسات التاريخية ومصادر الأرشيف التي عالجت تلك الفترة أن الأوضاع العسكرية للثورة التحريرية – آنذاك – كانت صعبة للغاية فانطلاقا من سنة 1958 حدث تحول ملحوظا في تسيير العمليات العسكرية في الجزائرية، فلقد تلقت الثورة التحريرية سواء في الداخل أو الخارج ضغطا عسكريا قويا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي، وفرق الأمن بمختلف وحداتها، حيث أصبحت المبادرة من طرف الجيش الفرنسي الذي تأقلم مع أسلوب الحرب الثورية ولقد استنزفت الثورة كثيرا جراء الإستراتيجية العسكرية الفرنسية الديغولية وبدء الحماس والاندفاع الذي عرفته الثورة في بدايتها يقل شيئا فشيئا.[1]

وعلى الجانب الأخر فقد كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تستنزف العديد من طاقات الشعب الجزائري في تلك الإثناء، فقد قام الجيش الفرنسي برفع عدد المجندين في صفوفه من أبناء الشعب الجزائري من 000 30إلى 000 60 وذلك بغرض تدعيم 000 500جندي فرنسي في الجزائر وحوالي 1400 ضابط في المخابرات (SAS) كانوا يعملون جميعا بهدف القضاء على الثورة الجزائرية ثم أن خطي شال وموريس قد حالا دون تسرب الأسلحة، كما أدى إلى استشهاد الآلاف من المجاهدين الذين كانوا يحاولون أن يعبروا الحدود إلى داخل الجزائر.[2]

ففي 8 جويلية 1958 كتب العقيد أو عمران المسؤول عن التسليح، رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية والدخول إلى ارض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما استشهد حوالي 6000 مجاهد،[3] وبالعودة إلى أوضاع الثورة التحريرية في تلك الفترة فقد كانت كما سبق الذكر صعبة للغاية فقد تلقت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة سواء في المعارك التي خاضتها داخل الوطن أو في الاشتباكات مع جيش العدو على الحدود المسيجة والمكهربة ـ خط موريس ـ ففي خلال الفترة الممتدة من سنة 1958 إلى سنة

[1] محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة، وآخرون: المرجع السابق، ص91.

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص474.

[3] المرجع نفسه: ص474.

1959 كان قد استشهد ما نسبته 80% من عناصر جيش التحرير وسط الأسلاك الشائكة المكهربة خلال محاولة اختراق خط موريس،[1] ونتيجة للانعكاسات السلبية لخط موريس على الثورة التحريرية لقد ضاعفت وحدات جيش التحرير الوطني من عملياتها الصغرى انطلاقا من شهر جانفي 1958 ضد قوات الاحتلال الفرنسي على الحدود الشرقية وبذالك بدأت معركة الحدود والتي لم تنتهي إلا في أواخر شهر ماي من نفس السنة أي 1958 وقد تلقى جيش التحرير خلالها خسائر فادحة، فعلى سبيل المثال استشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 جنديا فيما لم يقتل بالمقابل من قوات العدو سوى 19 جنديا فقط، أما في سنة 1958 فاستشهد 100 جندي من قوات جيش التحرير مقابل جندي فرنسي واحد فقط.[2]

وكلفت المعارك على الحدود في الفترة الممتدة من 23 ابريل 1958 إلى 03 ماي 1958 ـ أي شهر وبضعة أيام فقط ـ جيش التحرير الوطني استشهاد حوالي 620 جنديا، واستيلاء الجيش الفرنسي على 546 قطعة سلاح وستنتهي هذه المعارك بحصيلة ثقيلة على جيش التحرير الوطني قدرتها السلطات الاستعمارية ب؛ 600 شهيد و4000 قطعة سلاح، وبذلك أضحت مسالة اختراق الحدود وبالأخص خط موريس مجازفة غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة لجيش التحرير، الشئ الذي أدى إلى انخفاض معنويات عناصر جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد الحلول لهذه المشكلة العويصة.[3]

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص6.

[2] محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة، وآخرون: المرجع السابق، ص92.

[3] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 7.

ولأجل ذلك أنشئت لجنة العمليات العسكرية (SOM) بالإضافة إلى تجاوز مفهوم الولايات تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957، الذي كان ينص على إنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين؛ الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته نجاحا باهراً ويتواجد على الحدود الجزائرية المغربية، أما الفرع الثاني فترأسه العقيد محمد السعيد ويتواجد على الحدود الجزائرية التونسية، وقد فشل في إدارته رفقة رفاقه فشلاً ذريعاً مما أدى إلى تأزم الوضع أكثر على الحدود الشرقية ثم انتقلت أثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الثانية والقاعدة الشرقية.[1]

لقد سادت على الحدود الشرقية روح الفوضى وعدم الانضباط بين أفراد جيش الحدود، أضف إلى ذلك انتشار الخصومات بين ضباط جيش التحرير وهذا راجع لعدة أسباب لعل أبرزها، قيام كريم بلقاسم بفتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني، ومن ذلك تعيينه للرائد أدير مسؤولا عن الحدود وهذا الإجراء جلب لكريم بلقاسم تهمة الجهوية وأفقده نفوذه شيئا فشيئا في صفوف جيش التحرير على الحدود، فسعى عدة ضباط للعمل على طرده ومن والاه من قادة الثورة بذريعة الفشل الذريع في إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل والأزمات الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة وفي مقدمتها مشكلة السلاح الأمر الذي أدى بالقادة النافذين في لجنة التنسيق والتنفيذ ككريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف إلى السعي الحثيث إلى إيجاد حل مناسب مما زاد من مصاعب الثورة أيضاً أن قوات الجيش الفرنسي شرعت في تطبيق حق المتابعة ضد عناصر جيش التحرير عبر الحدود.[2]

تطبيقاً لأوامر سلان الذي اصدر أوامر تقضي بحق المتابعة، ومن هنا جاءت الأوامر للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف والتي أسقطت أحداثها حوالي 69 شهيدا من المدنيين إضافة إلى حصيلة كبيرة من الجرحى قدرة ب130 جريح، وزادت أزمة السلاح حدة إثر إقامة خط موريس المكهرب والملغم ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية التي كانت تحمل على متنها148طناً من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني للمغرب الأقصى.[3]

[1] محمد العربي الزبيري، عامر رخيلة، وآخرون: المرجع السابق، ص93.

[2] عمر بوضربة: المرجع السابق ، ص8.

[3] المرجع نفسه: ص8.

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة وردود الفعل

المطلب الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة

أولاً: فكرة إنشاء الحكومة

لقد ظلت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تراود أذهان قادة الثورة التحريرية منذ سنة 1956،[1] مقرونة بأفاق التفاوض مع الفرنسيين وذلك منذ فترة طويلة، غير أن الفكرة لم تطرح للنقاش بصورة جدّية إلا عام 1957 أين فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الذي عقده في القاهرة في الفترة مابين 22 إلى 28 أوت 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ لتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وبالفعل فقد قررت هذه الأخيرة أي لجنة التنسيق والتنفيذ في فبراير 1958 إنشاء حكومة مؤقتة متى حان الوقت المناسب، وهذا يعني أن اللجنة كانت تبحث في مسالة تشكيل هذه الحكومة خلال هذه الشهور سواءً في خارج أو داخل الجزائر، لكنها توصلت في النهاية إلى نتيجة مفادها أن إنشاء حكومة مؤقتة وإبقائها داخل الجزائر سيجعل منها هدف عسكريا للجيش الفرنسي هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية الدبلوماسية فان تواجد هذه الحكومة داخل الجزائر قد يحد من نشاطها الدبلوماسي الذي ينصب في إيطار التعريف بالقضية الجزائرية وللفصل في هذه المسالة تقرر عقد مؤتمر بطنجة 30 ابريل 1958.[2]

الذي تأكد فيه مبدئياً تكوين حكومة مؤقتة، وذكر في هذا الصدد السيد مولود قايد أن جبهة التحرير الوطني كانت تعتزم إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة عوضاً عن لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان مؤتمر طنجة فرصة موّاتيةّ لاستشارت الأشقاء وتحسس مدى ترحيبهم بالوليد الجديد والإعتراف به.

---

[1] احمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 الى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية، 2001 – 2002، ص133.

[2] عطاء الله فشار: دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001، ص41.

إن فكرة تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر لم تكن وليدة الصدفة، ولا وليدة عام 1958 وبرغم من أن الفكرة تبلورت بوضوح عام 1956 إلا أنها كانت متواجد في أذهان القائد منذ اندلا ع الثورة التحريرية 1954، فضلاً عن أنها كانت حلم تهفو إليه نفوس الكثير من الجزائريين.[1]

ثانياً: إنشاء الحكومة

نظرا للتطور الكبير الذي بلغته الثورة التحريرية في الداخل حيث أقامت عدة مناطق حرة، إضافةً إلى الانتصارات السياسية العديدة التي أحرزتها في هيئة الأمم المتحدة، حيث سجلت القضية وانتهت مناقشتها في أروقة الأمم المتحدة بإصدار توصيات مساندة لهذه القضية وفي هذه الظروف المناسبة، رأى قادة الثورة التحريرية أن الأوان قد حان لإعلان انبعاث الدولة الجزائرية، وتشكيل حكومة تمثل هذه الدولة، فلجنة التنسيق والتنفيذ رغم كونها هيئة تنفيذية إلا أنها تظل في ثوب الحركة السياسية، والحركة أو الهيئة السياسية يصعب على دول العالم الاعتراف بها، وبما أن الظروف تساعد على اتخاذ مثل هكذا خطوة جديدة وهامة من تاريخ الثورة الجزائرية فقد أعلن قادة الثورة عن بعث الدولة الجزائرية وإنشاء حكومة مؤقتة وكان ذلك يوم 19 سبتمبر1958.[2]

بالقاهرة في الطابق الخامس من مقر جبهة التحرير لشمال إفريقيا الكائن بشارع عبد الحق ثروت رقم 32 وقد أحيط فرحات عباس بستة من وزرائه وقرأ بالفرنسية الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والذي أذيع على أمواج الإذاعة للشعب الجزائري ومما جاء فيه مايلي: تعلن لجنة التنسيق والتنفيذ بتفويض من المجلس الوطني للثورة حسب قرار 17 أوت 1957عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وستتولى هذه الحكومة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية تحرير التراب الوطني...، وهي تدخل مرحلة التنفيذ ابتدأ من يوم19 سبتمبر 1958 الذي يتزامن مع مرور 1416 يوماً عن اندلا ع الثورة التحريرية على الساعة 1:00 ظهراً بالتوقيت الجزائري.[3]

[1] أحمد سعيود: المرجع السابق، ص133.

[2] زهير احدادن: المرجع السابق، ص57.

[3] علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة، الابيار، 2009، ص8.

وفي نفس الوقت انتقل كريم بلقاسم رفقت محمود الشريف إلى تونس لإعلام الحبيب بورقيبة بالأمر، وقد تم قراءة بيان تشكيل الحكومة بالعربية أولاً ثم بالفرنسية ثانياً، وإعلان عن تشكيلها بالرباط بالمغرب الأقصى أمام خمسين صحفياً في قاعة المؤتمرات في مقر جبهة التحرير الوطني المتواجد في عمارة السفارة العراقية أما الخطيبين فهما؛ الوزير بوصوف الذي قراء النص بالفرنسية، والشيخ خير الدين رئيس وفد جبهة التحرير الوطني بالمغرب الذي قراء النص بالعربية.[1]

أما البيان الأول للحكومة المؤقتة فجاء فيه مايلي:"**أن الشعب الجزائري ليس فرنسياً وأن محاولة فرنسة الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم عليها ميثاق الأمم المتحدة وأن إرغام الجزائريين على الاستفتاء حول المؤسسات الفرنسية البحتة هو استفزاز لا يحتمل ضد شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله الوطني**"[2]

ثالثاً: تشكيلات الحكومة المؤقتة

عرفت الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ تأسيسها يوم19سبتمبر1958 ثلاث تشكيلات مختلفة وهو ما يصطلح عليه بالحكومة المؤقتة الأولى والحكومة المؤقتة الثانية والحكومة المؤقتة الثالثة وكانت تركيبتها على النحو التالي:

1ـالتشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة

ضمت التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة أو ما يعرف بالحكومة المؤقتة الأولى التي تأسست يوم19سبتمبر1958كلا من:

- ✓ فرحات عباس ؛ رئيسا للوزراء.

وجاء اختيار فرحات عباس رئيسا للوزراء نظرا لشخصيته القوية وقدرته الكبيرة على الإقناع خاصة على المستوى الخارجي، وكذلك بحكم اعتداله الذي يمكن أن يحفز الخصم على النقاش والأمل في العثور على صيغة أو أرضية للتفاهم.[3]

[1] علي تابليت: المرجع السابق، ص8.

[2] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص191.

[3] الشيخ سليمان: المرجع السابق، ص130.

- ✓ كريم بلقاسم؛ نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا للخارجية.
- ✓ احمد بن بلة؛ نائبا لرئيس الوزراء.
- ✓ حسين ايت احمد، ورابح بيطاط، ومحمد بوضياف، ومحمد خيضر، وسعيد محمد؛ وزراء دولة.
- ✓ عبد الحميد مهري؛ وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية.
- ✓ عبد الحفيظ بوصوف؛ وزيرا للسلاح والمواصلات العامة.[1]
- ✓ احمد فرانسيس؛ وزيرا للمالية والشؤون الاقتصادية.
- ✓ محمد يزيد؛ وزيرا للأخبار.
- ✓ لخضر بن طوبال؛ وزيرا للداخلية.[2]

2ـ التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة

ضمت التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة أو ما يعرف بالحكومة المؤقتة الثانية التي أسست يوم 18 جانفي 1960 كلا من:

- ✓ فرحات عباس ؛ رئيسا لمجلس الحكومة.

وتم الاحتفاظ به على رأس الحكومة في التركيبة الثانية للحكومة المؤقتة، نظرا لخبرته السياسية الكبيرة ولثقله السياسي الوازن.

- ✓ كريم بلقاسم؛ نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للشؤون الخارجية.
- ✓ احمد بن بلة؛ نائبا لرئيس مجلس الحكومة مسجون بفرنسا.
- ✓ محمدي السعيد مسجون بفرنسا، وحسين ايت احمد مسجون بفرنسا،رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر؛ وزراء دولة.
- ✓ عبد الحميد مهري؛ وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية.[3]

[1] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق ، ص223.
[2] المرجع نفسه: ص224.
[3] عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص585.

3ـالتشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة

ضمت التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة أو ما يعرف بالحكومة المؤقتة الثالثة التي تأسست في الفترة من 9 إلى 27 أوت 1961كلا من:

- ✓ بن يوسف بن خدة؛ رئيسا ووزيرا للمالية والشؤون الاقتصادية.

وجاء اختاره كرئيس للحكومة المؤقتة الثالثة نظرا لما كانت تحتاجه المرحلة من رجل حازم وشديد لا يدع للخصم مجالا في الحصول على أمل في التنازل، ويكون كذلك حازما مع العسكريين وبالأخص مع أعضاء هيئة الأركان التي كانت تبدو اقل انقيادا للحكومة المؤقتة، وهذه المتطلبات جميعها توفرت في بن يوسف بن خدة لذا تم اختياره رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة.[1]

- ✓ كريم بلقاسم؛ نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للداخلية.
- ✓ احمد بن بلة؛ نائبا لرئيس الحكومة.
- ✓ محمد بوضياف؛ نائبا لرئيس الحكومة.
- ✓ عبد الحفيظ بوصوف؛ وزيرا للعتاد الحربي والاتصالات العامة.
- ✓ سعد دحلب، وزيرا للشؤون الخارجية.
- ✓ محمد يزيد؛ وزيرا للإعلام.
- ✓ لخضر بن طوبال، والسعيد امحمدي، حسين آيت احمد في السجن، رابح بيطاط في السجن، محمد خيضر في السجن؛ وزراء دولة.[2]

[1] الشيخ سليمان: المرجع السابق ،ص130.

[2] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات افيان، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، ص26.

المطلب الثاني: ردود الفعل على تأسيس الحكومة المؤقتة

أولاً: ردود الفعل الداخلية

1ـ الشعب الجزائري

تلقى الشعب الجزائري نباء إعلان إنشاء الحكومة المؤقتة بفرح وسرورا بالغ، حتى أن الناس كانوا يبكون من شدة الفرح، فأقام الشعب في مختلف ربوع الوطن احتفالات كبيرة، فرحا وابتهاجا بميلاد الحكومة المؤقتة وأطلق على هذا الميلاد اسم عيد الجمهورية، ولأول مرة منذ سنوات خرجت النساء الجزائريات بثيابهن الجديدة وتزين بها فرحا بميلاد الجمهورية،[1] وحدث كل هذا الابتهاج بميلاد الحكومة ذلك لأن الشعب مهتم بكل ما يرجع له كرامته، واستقبل النبأ بكل حماس وفرح، إذ ولأول مرة منذ أن وطئت أقدام المستعمر الفرنسي ارض الجزائر الطاهرة تولد حكومة توحد الشعب الجزائري بكل أطيافه.[2]

2ـ جبهة التحرير الوطني

يذكر السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كتابه تشريح حرب بأنه عقب الإعلان عن تكوين الحكومة المؤقتة دخل جيش التحرير في حيوية جديدة فقام بنصب الكمائن لقوات العدو، وخاض اشتباكات عديدة مع وحدات الجيش الفرنسي في مختلف أرجاء التراب الوطني وهذا إن دل على شئ إنما يدل على مدى ترحيب جيش التحرير الوطني الكبير بإنشاء الحكومة المؤقتة.[3] وفي نفس السياق يذهب العقيد علي كافي قائد الولاية التاريخية الثانية ـ الشمال القسنطيني ـ الذي يعتبرا حد ابرز المعترضين على قرارا نشاء الحكومة المؤقتة إن إنشائها يعتبر حدثا تاريخيا هاما وباعثا للدولة الجزائرية، وانتقاما ساطعا مّن لطخوا ميناء سيدي فرج، كما يشير السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة في نداء توجه به لجيش

[1] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص191 – 192.
[2] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص25.
[3] المرجع نفسه: ص26.

التحرير، أن تاريخ ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعد من امجد أيام الثورة بعد يوم الفاتح من نوفمبر1954، وأنه تاريخ حاسم في درب تحرير وطنينا ستسجله الجزائر...[1]

3ـ قادة الولايات التاريخية

لكن هذه المواقف السالفة الذكر لا تعبر عن ترحيب الجميع في الداخل بإنشاء حكومة مؤقتة، فقادة الولايات مثلا رفض بعضهم الصيغة التي أعلن بها بعث الحكومة والتي لم تراعي حسبهم مايلي:

- قانونية القرار؛ حيث أن قرارا بهذه الأهمية يعد من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الذي يعتبر برلمانا وجهاز تشريعيا للثورة مؤهلا لاتخاذ مثل هكذا قرار.
- دور اللجنة المركزية دور حربي.

فيما رفض البعض الأخر الحكومة المؤقتة ليس لذاتها وإنما لمن هي تحت رأسته، لكونه لم يلتحق بالثورة إلا بعد اندلاعها، أضف إلى ذلك أن البعض يعتبرها أداة لسيطرة الخارج على الداخل، وبالتالي تكريس أولوية الداخل على الخارج، وجعل القيادة السياسية في الخارج.[2]

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص25.
[2] المرجع نفسه: ص26.

ثانياً:ردود الفعل الخارجية

1ـ الدول العربية

لقد سارعت دول عربية عديدة إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة فور الإعلان عن تأسيسها ومنها:

لبنان: الذي يعد أول دولة عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة كان ذلك عن طريق إشعار تلقاه رئيس الحكومة المؤقتة من وزير الشؤون الخارجية اللبناني جاء فيه يسرني أن أؤكد لدولتكم اعتراف مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لكم لأبلغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصها قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونيا بالحكومة المؤقتة.

ليبيا: التي تعد ثاني بلد عربي بعد لبنان اعترف بالحكومة المؤقتة، فقد جاء في وثيقة اعترافها يسعدني جدا أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد.

أما الدول العربية الباقية: تونس، المغرب، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، المملكة العربية السعودية، العراق، الأردن، اليمن...؛ فقد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دون بيان طبيعة هذا الاعتراف.[1]

2ـ الدول الإسلامية

لقد سارت الدول الإسلامية على درب الدول العربية بالإسراع بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، نذكر على سبيل المثال؛ اعتراف باكستان بالحكومة على لسان سفيرها بتونس واعتراف دولة اندونيسيا بالحكومة المؤقتة يوم 27 سبتمبر.[2]

[1] محمد لبجاوي: الثورة الجزائرية والقانون ، ترجمة محمد الفاضل، دار اليقظة العربية، ص170.

[2] علي تابليت: المرجع السابق، ص9.

3ـ الحكومة الفرنسية

جاء رد فعل الحكومة الفرنسية على إعلان إنشاء الحكومة المؤقتة بطرح مبادرتين خلال الشهر الموالي لإعلان الحكومة وهما: مشروع قسنطينة الذي طرحته يوم 3 أكتوبر 1958؛ وهو عبارة عن مشروع جاء به ديغول بهدف عزل الشعب عن الثورة، أما المبادرة الثانية فكانت سلم الشجعان الذي عرضه الجنرال ديغول يوم 13أكتوبر1958 هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد حذرت فرنسا سائر الحكومات من مغبة الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، أو القيام بأي تبادل دبلوماسي معها.[1]

4ـ دول العلم الثالث

بعد الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة تلقت هذه الأخيرة العديد من رسائل التهنئة خصوصا من الدول الأسيوية التي اعترفت بالحكومة كاندونيسيا وغيرها.كما اعترفت بعض الدول الإفريقية بدورها بالحكومة المؤقتة ومنها؛ أنغولا يوم 28 سبتمبر ثم غانا فغنيا يوم 10 جويلية 1957، في حين التزمت بقية الدول الحذر والترقب، ورغم ذلك اعتبرت هذه الحصيلة الأوليّة جد مشجعة.[2]

5ـ الكتلة الشرقية

اعترف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة يوم الثالث من تشرين الأول عام 1960 لما كان أعضاء الحكومة المؤقتة يشاركون بإعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد استقبلهم رئيس الاتحاد السوفياتي خروتشوف بالقرب من نيويورك حيث تحدث إليهم مطولا، وأدلى في الثامن من تشرين الثاني بالتصريح التالي" **يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية على أنها اعتراف بان هذه الحكومة قائمة في الواقع**".[3]

[1] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص175.

[2] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص32.

[3] محمد لبجاوي: المرجع السابق، ص176.

6. الكتلة الغربية

تعتبر هذه الكتلة الحليف الطبيعي لفرنسا، لذا لم تعر حدث إعلان إنشاء الحكومة المؤقتة أدنى اهتمام، خصوصا وان الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي تزمع الحكومة الفرنسية القيام بتنظيمه يوم26 سبتمبر1957 في الجزائر غطى على هذا الحدث وجعله باهتا على الأقل بالنسبة للدول الغربية رغم أن بعض المؤرخين الغربيين حاولوا إظهار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ثوب المحايد حيث يقول ألسترهورن في كتابه حرب الجزائر" **أن الولايات المتحدة وانجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا، فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة ولا هي تساند السياسة الفرنسية في الجزائر**".[1]

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص32.

المبحث الثالث: مهام الحكومة المؤقتة وأزماتها

المطلب الأول: مهام الحكومة المؤقتة

لقد أنيطت بالحكومة المؤقتة منذ تأسيسها في19سبتمبر1958 وعبر مختلف تشكيلاتها المتتالية مهام عدة على الصعيدين الداخلي والخارجي منها:

أولاً: داخليا

- ✓ أنها مكلفة من قبل المجلس الوطني للثورة بتولي قيادة الهيئة التنفيذية للثورة الجزائرية في الداخل.
- ✓ مسؤولة عن تشكيل الهيئات القيادية للدولة الجزائرية وذلك مراعاة للطابع الديمقراطي الذي يقتضي إعادة الكلمة إلى الشعب لأن حق تعيين المؤسسات النهائية للدولة الجزائرية يعود إليه.
- ✓ مسؤولة عن قيادة الثورة التحريرية إلى غاية تحقيق الاستقلال، وهي ملزمة في عملية التسيير بمراعاة المصلحة العليا للدولة الجزائرية.
- ✓ تعود إليها مسؤولية تعيين أعضاء المجالس الولائية في حالة حدوث شغور في إحدى المناصب القيادية للولايات التاريخية مثل منصب قائد الولاية أو احد مساعديه من قيادة الأركان الولائية كمحافظ سياسي أو مسؤول عسكري أو المسؤول عن الإعلام والاتصال.[1]
- ✓ تعزيز الكفاح المسلح؛ من أجل ذلك أنشأت الحكومة المؤقتة هياكل في مؤسساتها تهتم فقط بالجانب الحربي ومنها وزارة الدفاع أو القوات المسلحة تحت قيادة كريم بلقاسم ووزارة التمويل والسلاح تحت قيادة محمد اشرف ووزارة الاتصالات العامة والمخابرات تحت قيادة عبد الحفيظ بوصوف هذا في تشكيلتها الأولى، واستمر الوضع على هذا النحو حتى في تشكيلتها الثانية حيث أسست القيادة العامة لجيش التحرير، وهذا ما يثبت اهتمام الحكومة المؤقتة بهذا الجانب.[2]

[1] محمد بوحموم: المرجع السابق، ص164.

[2] سعد طاعة: لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد رقم 09 ديسمبر 2014، ص328.

- ✓ تحديد السياسة الداخلية للثورة التحريرية وعرضها على المجلس الوطني للثورة من أجل مناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ثم تعاد للحكومة المؤقتة التي تتولى مسؤولية تنفيذها.
- ✓ مكلفة بمتابعة الأوضاع الداخلية للبلاد عن طريق وزراءها وإصدار البيانات والتعليمات عن كل وضعية إلى قادة الولايات في الداخل، وهي تقوم بهذا الدور باعتبارها الهيئة التنفيذية المركزية التي تعنى بكل القضايا التي تهم الثورة الجزائرية.
- ✓ تقوم الحكومة المؤقتة بدراسة التقارير الواردة من ممثلي الولايات التاريخية، ثم تسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المطروحة وذلك بالتنسيق مع ممثلي تلك الولايات.[1]
- ✓ تنسيق العمل مع أعضاء المجالس المنتخبة قصد توفير الدعم المادي والسياسي للثورة.
- ✓ تقويم وزارة الداخلية وذلك من خلال تقديم تقارير دورية عن الوضع الداخلي للبلاد في ظل السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين، وفي إيطار حرب التحرير الدائرة في الولايات، ثم تعرض تلك التقارير على دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية لمناقشتها والبحث عن الحلول التي يراها ممكنة للبلاد في تلك الظروف.
- ✓ إشراك قادة الولايات في محاولة إيجاد الحلول للمشاكل التي كانت تعاني منها الحكومة المؤقتة سواء تلك المشاكل الناتجة عن التنافس فيما بين أعضاء الحكومة أنفسهم أوبينهم وبين قيادة الأركان فيما بعد.[2]
- ✓ تنظيم العمل المسلح وتوفير السلاح؛ وتركزت جهودها على هذا الجانب أكثر من غيره ليكون جيش التحرير قادرا على مواصلة الكفاح المسلح ومن ثمة إقناع الفرنسيين بوجود قوة رادعة وذلك لإجبارهم على الجلوس على طاولة المفاوضات.[3]

[1] محمد بوحموم: المرجع السابق، ص165 – 166.

[2] المرجع نفسه: ص165.

[3] سعد طاعة: المرجع السابق، ص328.

ثانياً: خارجيا

- ✓ التعريف بالقضية الجزائرية دوليا؛ ومن اجل ذلك قامت الحكومة المؤقتة بنشاط كبير فأرسلت بعثاتها إلى مختلف أنحاء العالم، وبالفعل لقد وصل صوت الجزائر الثائرة إلى مختلف الندوات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية.[1]
- ✓ الأشراف على المكاتب والإدارات القنصلية التابعة لجبهة التحرير الوطني المتواجدة في مختلف بلدان العالم، وكذا الإشراف على فيدراليات جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا وتونس والمغرب.
- ✓ تنسيق العمل السياسي مع باقي الهيئات المركزية للثورة في الخارج مثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقيادة الأركان العامة للجيش.[2]
- ✓ متابعة قضية المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وتعيين شخصيات للتفاوض مع الخصم وفي هذا السياق عقد أول اجتماع للحكومة المؤقتة في القاهرة عبرت خلاله وبوضوح عن رغبتها في التفاوض مع الجانب الفرنسي من اجل السلام وقدمت في هذا الباب عروض رسمية للجانب الفرنسي، وأعربت عن استعدادها لمقابلة ممثلي الجانب الفرنسي لتحديد موعد لوقف القتال على الصعيدين العسكري.[3]
- ✓ تمثيل الثورة بالخارج باعتبارها الهيئة المركزية المخولة قانونا للنطق باسم الهيئات الثورية في الخارج.
- ✓ تحديد السياسة العامة على المستوى الخارجي.
- ✓ كما تشرف الحكومة المؤقتة على التأطير السياسي لموظفيها بالداخل والخارج قصد التمكن من إدارة مهامهم على أحسن وجه، ويختار لهذه المهمة الايطارات ذات التكوين العالي، وذلك

[1] سعد طاعة: المرجع السابق، ص131.

[2] محمد بوحموم: المرجع السابق، ص166.

[3] محمد عباس: المرجع السابق ، ص446.

حتى يتسنى للعاملين في مكاتب الحكومة المؤقتة بالخارج أداء مهامهم على أحسن وجه، ولتنظيم هذه العملية أصدرت الحكومة مرسوم يحدد مهام وصلاحيات الهيئات التابعة لوزارة الخارجية.[1]

✓ جلب دعم الدول الصديقة والشقيقة؛ وفي هذا الصدد فإن الحكومة المؤقتة طالبت وبإلحاح دعم الدول الشقيقة والصديقة من خلال إرسال الوفود مثل ذلك الوفد الذي أرسلته إلى المغرب الأقصى والذي يتكون من؛ كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري حيث استقبل من طرف الملك محمد الخامس الذي أكد لهم تضامن المغرب المطلق ملك وحكومة وشعبا مع الجزائر المجاهدة.[2]

✓ جلب الدعم الدولي؛ وفي هذا الصدد دعا فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة المجتمع الدولي إلى العمل على إنهاء حرب الجزائر.[3]

المطلب الثاني: أزمات ومشاكل الحكومة المؤقتة

لقد واجهت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها يوم 19 سبتمبر 1958 أزمات ومشاكل عدة كان أولها مؤامرة العموري التي بدأت برفض هذا العقيد تطبيق العقوبة التي أقرت ضده من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، فبينما طبق بن عودة العقوبة المفروضة عليه بالتوجه إلى لبنان رتب العموري المحاولة الانقلابية ضد الحكومة المؤقتة بمساعدة فتحي ديب حيث تسلل إلى تونس[4]، وعقد اجتماع مع مجموعة من الضباط في مدينة الكاف في ليلة 16 ـ 17 نوفمبر 1958 قرروا فيه إسقاط الحكومة المؤقتة والاستيلاء على السلطة السياسية، ولو أن هذه المؤامرة نجحت لأصيبت جبهة التحرير الوطني في أزمة خطيرة، لكن المؤامرة اكتشفت في الوقت المناسب، فأخفقت وقدم رجالها للمحاكمة وعوقبوا عقابا شديدا وبذلك ردت الحكومة المؤقتة على هذا الميل للتمرد.[5]

[1] محمد عباس: المرجع السابق، ص166 – 168.
[2] سعد طاعة: المرجع السابق، ص332.
[3] محمد عباس: المرجع السابق، ص447.
[4] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص177.
[5] الشيخ سليمان: المرجع السابق، ص470.

ومما فأقم أزمات ومشاكل الحكومة المؤقتة التنافس الشديد بين مختلف الشخصيات القيادية المكونة لجبهة التحرير الوطني، فقد كان كريم بلقاسم يرى نفسه القائد الحقيقي للثورة، ذلك لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي ما تزال تتقلد مسؤوليات فعلية بعد استشهاد كل من ديدوش مراد وبن بولعيد وبن مهيدي وأسر رابح بيطاط وبوضياف وعلى هذا الأساس كان يطالب السيد كريم بلقاسم بانتقال الزعامة إليه بدل من الزعامة الصورية في يد فرحات عباس، لكن كريم بلقاسم تراجع فيما بعد عن مطالبه بسبب المعارضة الشديدة من طرف بن طوبال وبوصوف اللذان كانا يركزان على المطالبة بالقيادة الجماعية المتمثلة في القيادة الثلاثية؛ كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، لتحسم مسالة الزعامة إلى حين.[1]

ومن المشاكل الأخرى التي واجهتها الحكومة المؤقتة الاتهامات التي أطلقها العقيد هواري بومدين ضدها، حيث اتهمها بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمئونة، كما اتهمت بأنها لا تقوم بإيصال الأسلحة التي تسلمها الجمهورية العربية المتحدة إلى الثورة بل تكدسها في ليبيا[2]، وهذه المشكلة نتجت عن أزمة أخرى وهي صعوبة تمرير الأسلحة والذخيرة وكل مستلزمات الحرب من الحدود الشرقية والغربية بفعل الغلق المحكم لهذه الحدود، كما لم تستطع الحكومة المؤقتة أن تفرض على بعض وزرائها العودة إلى التراب الوطني لدعم قادة الولايات في الميدان وخاصة الوزراء الذين لهم علاقة مباشرة بالحرب كوزير القوات المسلحة مثلا، طبقا لما نصت عليه قرارات المجلس الوطني للثورة بدورة طربلس.[3]

استمرت الأزمات والمشاكل مع الحكومة المؤقتة حتى في تشكيلتها الثالثة حيث دخلت هذه الأخيرة منذ يناير 1960 في صراع حاد مع هيئة الأركان التي لم تتح لها سوى صلاحيات محدودة كالإشراف غير المباشر على جيش التحرير من خلال اللجنة الوزارية لشؤون الحرب، والتي ينبغي عليها أن تمر هي نفسها على قيادة هيئة الأركان حتى تتطلع على مشاكل جيش التحرير، وهكذا تجد الحكومة أنها فقدت صلاحياتها القديمة فيما يخص قضايا الجيش شيئا فشيئا، وبالمقابل كانت

[1] عطاالله فشار: المرجع السابق، ص53.
[2] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص178.
[3] امحمد بوحموم: المرجع السابق، ص201.

تتوسع وتعزز سلطة هيئة الأركان أكثر فأكثر، ولم يطل الأمر بهذا التنافس الثنائي عن الصلاحيات والسلطة، لتتفجر عنه أزمة حادة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وأخذت هذه الأزمة تتعمق أكثر فأكثر خاصة مع استشعار الحكومة المؤقتة أن هيئة الأركان تصر على أن تمارس دور الرقيب على الحكومة المؤقتة، كما أن هذا الصراع المحتدم يمكن أن تكون له بواعث أخرى كصراع الأولويات فالحكومة المؤقتة ترى أنه ينبغي إعطاء الأولوية للعمل السياسي الدبلوماسي على حسب العمل العسكري وأن مرحلة الصراع المسلح قد انتهت.[1]

الأمر الذي لم تستسغه هيئة الأركان التي حرص أعضائها على إعطاء العمل العسكري أولوية اكبر.[2] كان من الطبيعي أن تأثر هذه الأزمات وغيرها بشكل كبير على نشاط وأداء الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بتسيير شؤون الثورة في الداخل مما أثر بدوره على نشاط جبهة التحرير الوطني في مواجهة الاستعمار الفرنسي، وقد حرصت قيادة الثورة الجزائرية على التعامل بحكمة وروية مع هذه الأزمات قصد إيجاد الحلول الناجعة لها.[3]

[1] الشيخ سليمان: المرجع السابق، ص476.

[2] المرجع نفسه: ص476.

[3] سليم سايح: القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1994 – 1962 م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017 – 2018، ص369.

ملخص الفصل

تولت الحكومة المؤقتة عقب إنشائها مهام عدة على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الداخلي كان من بين مهامها تحديد السياسة الداخلية للثورة، وقيادة مختلف هيئاتها وتنظيماتها، فضلا عن متابعة الأوضاع الداخلية للبلاد ...وغيرها من المهام الأخرى، أما على الصعيد الخارجي فكان من بين مهامها ومن أبرزها إسماع صوت الثورة في الخارج والتعريف بالقضية الجزائر في المحافل الدولية وكذا استجلاب الدعم الضروري للثورة،كما تراجع دورها ونشاطها هي الأخرى نظرا لعدة أسباب من بينها المشاكل والأزمات الداخلية الكثيرة في صفوفها والتي مبعثها التنافس والصراع الشديد بين أعضائها على الزعامة والرياسة، فضلا عن جملة من الاتهامات بالتقصير والتي كالها لها بعض القادة أمثال هواري بومدين، ناهيك عن صراعها وتنافسها مع هيئة الأركان على النفوذ والصلاحيات.

خاتمة

لقد إتضح لنا بعد دراسة موضوع" مؤسسات الثورة التحريرية بالخارج "أن قادة الثورة التحريرية أولوا الجانب التنظيمي والمؤسساتي في خارج قدرا كبيرا من الأهمية، فقد قاموا بإنشاء عدة تنظيمات وهيئات ومؤسسات بالخارج بغرض التعريف بالثورة والحصول على الدعم الخارجي، ولتفادي عرقلة سلطات الاحتلال لنشاطاتها.كما توصلنا ايضاً من خلال هذه الدراسة للنتائج التالية:

أولاً: من أجل إضفاء قدر أكبر من التنظيم على الثورة فكّر قادة الثورة التحريرية مُنذ اندلاعها في عقد مؤتمر جامع، يضم مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة التحريرية في الداخل والخارج، لكن الفكرة تأجلت أكثر من مرة نظرا لعدة ظروف حالت دون تجسيدها في بادئ الأمر، قبل أن تتجسد يوم 20 ا وت 1956 ويُعقد في ظروف بالغة التعقيد ما يعرف بمؤتمر الصومام الذي يُعد محطة هامة ومفصليّة في تاريخ الثورة التحريرية، فقد أسفر عن عدة قرارات هامة، وأفرز عدد من الهيئات والمؤسسات لعل أبرزها لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة.

ثانياً: بعث قادة الثورة التحريرية لجنة التنسيق والتنفيذ بغرض تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الولايات التاريخية، ولحل مختلف النزاعات التي من المحتمل أن تحدث بين قادة أو تنظيمات الثورة التحريرية، ولهدف أهم وهو الإشراف على جميع مرافق وهياكل الثورة، سواء كانت سياسية، أو عسكرية، أو دبلوماسية، أو اجتماعية، أو إداريّة.

ثالثاً: رغم أن لجنة التنسيق والتنفيذ في تشكيلتها الأولى حققت جانب كبيراً من المهام التي أسندت لها، غير أن نشاطها لم يكن ميسوراً، فقد تعرضت للتضييق الشديد من طرف السلطات الاستعمارية، وذلك في فترة تواجدها بالجزائر، وقبل انتقالها إلى تونس فيما بعد.

رابعاً: عملت لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلتها الثانية بدورها على دعم الثورة التحريرية، بمختلف الوسائل والآليات المتاحة ـ آنذاك ـ غير أن نشاطها في مراحلها الأخيرة أصبح محدودا أكثر فأكثر وذلك نظراً للصراعات الجانبية العديدة بين أعضائها، فضلاً عن تنافسهم الشديد على الزعامة والقيادة، أضفة إلى التضييق الشديد الذي مارستهُ السلطات الاستعمارية في حقها خاصة في فترة تواجدها داخل الوطن.

خامساً: انشأ قادة الثورة الحكومة المؤقتة وسط ظروف صعبة اتسمت بتصاعد عُنف السلطات الاستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري، ومضايقتها الشديدة عليه من خلال إنشائها عدد كبير من المحتشدات...،هذا من جهة، إما من جهة أخرى فقد قامت في هذه الفترة بملاحقة أبرز قادة الثورة خاصة الناشطين في صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ

سادساً: رافق الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة ردود فعل داخلية وخارجية مُتمايزة، فعلى الصعيد الداخلي رحّب الشعب الجزائري، وعدد من القادة من بينهم علي كافي، وكريم بلقاسم بإعلان تأسيس الحكومة المؤقتة، فيما عارض بعض قادة الولايات الأمر من منطلقات مختلفة؛ ففي حين عارض بعضهم إنشائها من منطلق أن إنشائها غير قانوني، عارض البعض الأخرى الخطوة من منطلق رفضه للشخصية التي تقودها، أما على الصعيد الخارجي فقد تبايّنت المواقف أيضاً، ففي حين رحبت دول عربية وإسلامية، وعدة دول وتكتلات أخرى بتأسيسها، لم تعر الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية المسالة أي اهتمام، فيما كان رد فرنسا على الأمر بعرضها مشروع قسنطينة، وسلم الشجعان بغرض عزل الشعب الجزائري عن الثورة ثم القضاء عليها.

سابعاً: لقد اضطلعت الحكومة المؤقتة منذ إنشائها بمهام عدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي كان من أبرز مهامها تحديد السياسة الداخلية للثورة، ومتابعة الأوضاع الداخلية للبلاد...، أما على الصعيد الخارجي فمن بين مهامها؛ التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، واستجلاب الدعم والتأييد...

ثامناً: اعترضت الحكومة المؤقتة مجموعة من الأزمات والمشاكل حدت من نشاطها لعل أبرزها، الصراعات الداخلية بين أعضائها على القيادة، وتمرد بعض القادة على قراراتها، والتنافس والصراع الشديد على الصلاحيات بينها وبين هيئة الأركان.

وفي الأخير ندعوا كلا من الطلبة والدارسين إلى الاهتمام أكثر بالجانب التنظيمي في الثورة التحريرية، ذلك لان معظم الدراسات التاريخية، تتناول الثورة التحريرية في بعدها العسكري، فيما تقل الدراسات التاريخية التي تتناول الجانب التنظيمي في الثورة.

الملاحق

الملحق رقم01

جدول يتضمن رتب وشعارات ومرتبات أفراد جيش التحرير الوطني

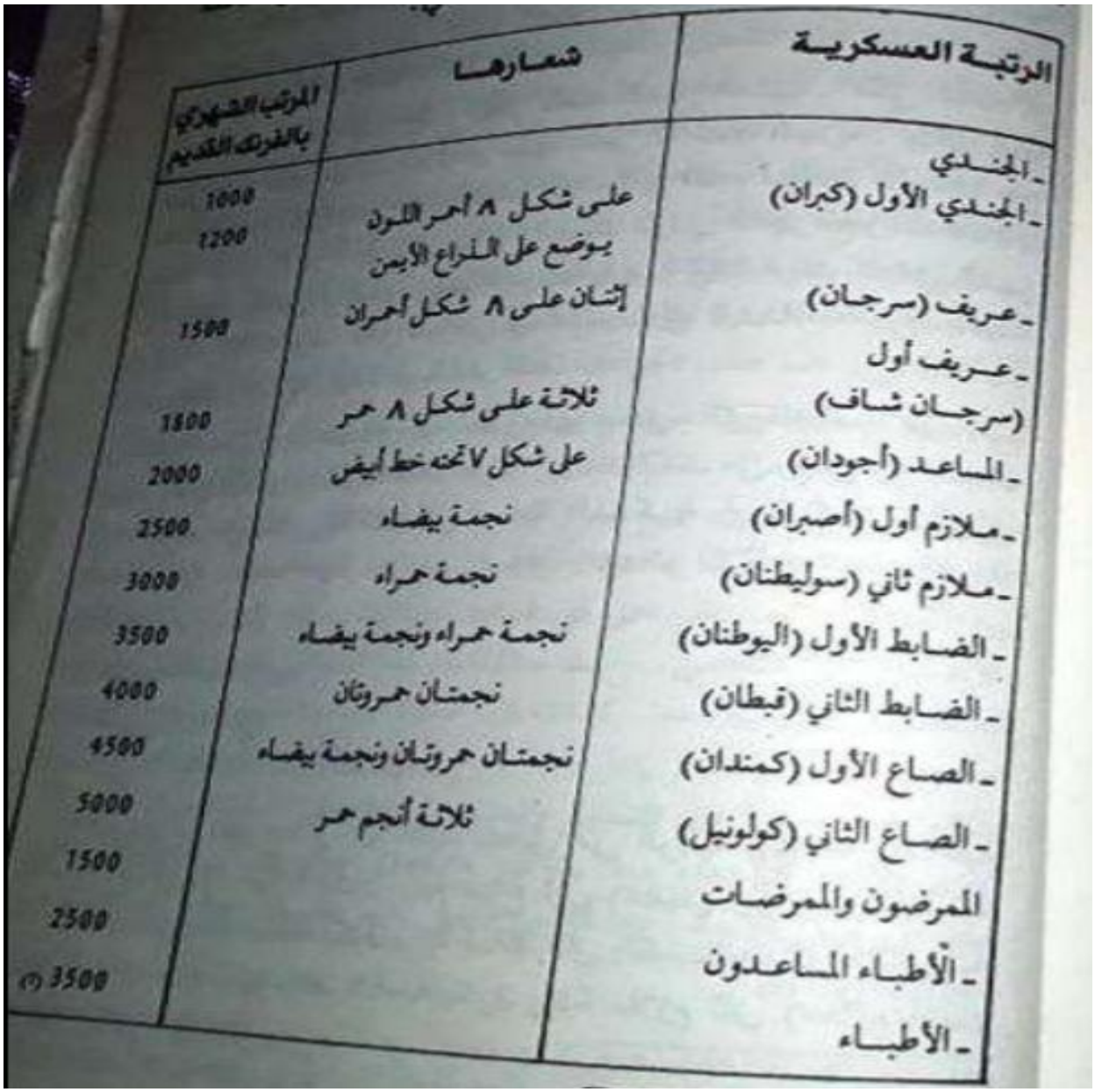

الرتبة العسكرية	شعارها	المرتب الشهري بالفرنك القديم
ـ الجندي		
ـ الجندي الأول (كبران)	على شكل ٨ أحمر اللون يوضع على الذراع الأيمن	1000 1200
ـ عريف (سرجان)	إثنان على ٨ شكل أحمران	1500
ـ عريف أول (سرجان شاف)	ثلاثة على شكل ٨ حمر	1800
ـ المساعد (أجودان)	على شكل V تحته خط أبيض	2000
ـ ملازم أول (أصبران)	نجمة بيضاء	2500
ـ ملازم ثاني (سوليطنان)	نجمة حمراء	3000
ـ الضابط الأول (اليوطنان)	نجمة حمراء ونجمة بيضاء	3500
ـ الضابط الثاني (قبطان)	نجمتان حمروتان	4000
ـ الصاع الأول (كمندان)	نجمتان حمروتان ونجمة بيضاء	4500
ـ الصاع الثاني (كولونيل)	ثلاثة أنجم حمر	5000
المرضون والممرضات		1500
ـ الأطباء المساعدون		2500
ـ الأطباء		3500

أحسن بومالي : المرجع السابق، ص345.

الملحق رقم02

قيادة جبهة التحرير الوطنى (من 1956 الى 1962)

– لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى – المعينة من قبل مؤتمر الصومام – أوت 1956 – مؤلفة من خمسة أعضاء :

– رمضان عبان ،

– بن يوسف بن خدة ،

– محمد العربى بن مهيدى ،

– سعد دحلب ،

– وبلقلسم كريم

بن يوسف بن خدة : المصد السابق، ص49.

الملحق رقم 03

صور أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية

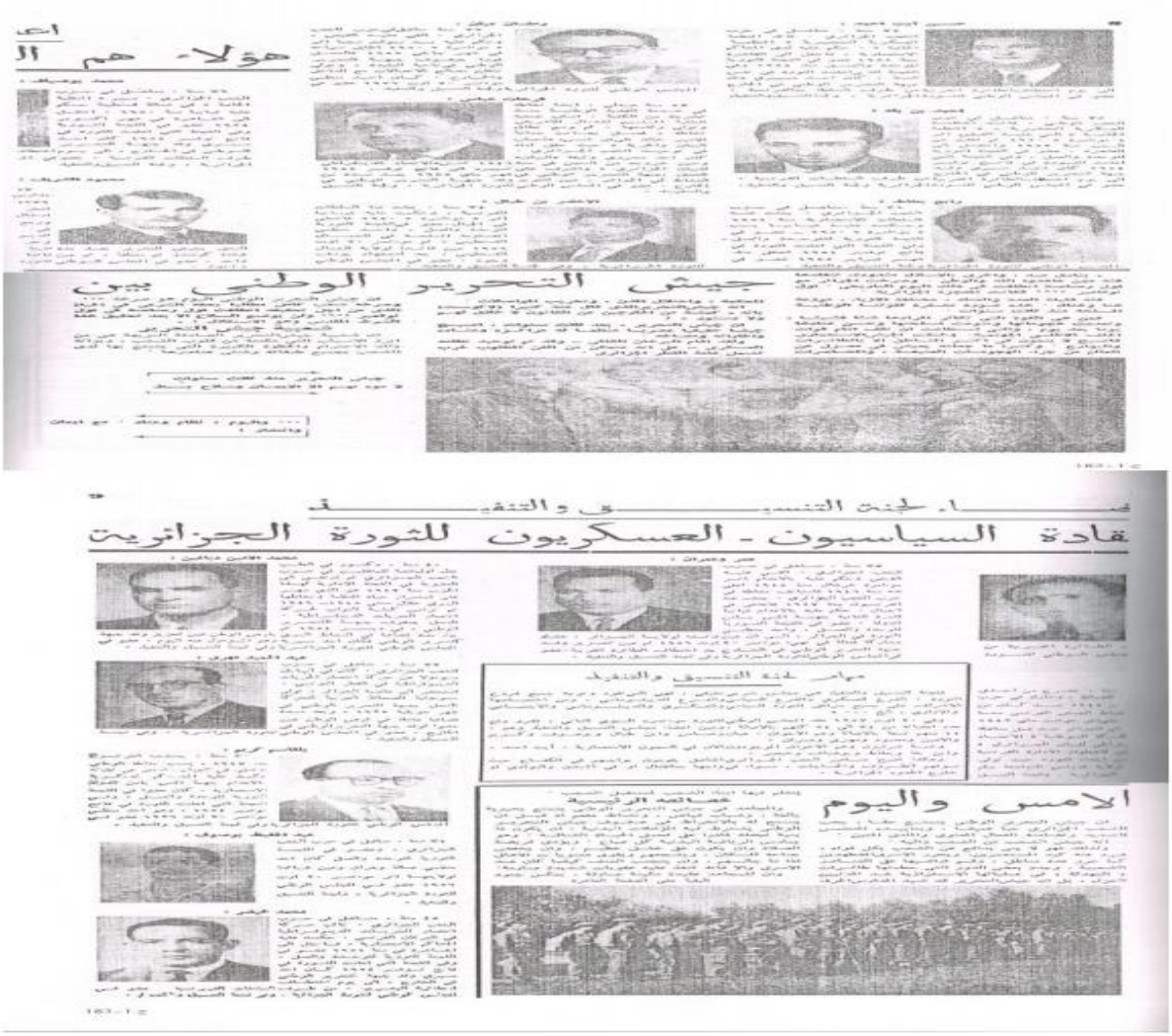

راضية قرني: تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1956- 1958 مذكر لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، ص119.

الملحق رقم 04

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت احمد رابح بيطاط محمد بوضياف محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
كتاب دولة	الأمين خان
كلهم في الجبل .	عمر أوصديق مصطفى اسطنبولي

بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص52.

الملحق رقم 05

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... عباس فرحات

2 – نائبه ووزير الشؤون الخارجية ..... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ... احمد بن بلة

4 – وزير دولة ..... محمدي السعيد

5 – وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا) ..... حسين آيت احمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6 – وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية ..... عبد الحميد مهري

عمار بوحوش: المرجع السابق، 585.

الملحق رقم 06

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بطرابلس 27/9 أوت 1961 .

رئيس المجلس الوزاري وزير المالية

والشؤون الإقتصادية :	بن يوسف بن خدة
نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية	بلقاسم كريم
نائبا لرئيس المجلس	احمد بن بلة
نائبا لرئيس المجلس	محمد بوضياف
وزير دولة	حسين آيت احمد
وزير دولة	رابح بيطاط
وزير دولة	محمد خيضر
وزير دولة	الاخضر بن طوبال
وزير دولة	السعيد محمدى
وزير الشؤون الخارجية	سعد دحلب
وزير التسليح والاتصالات العامة	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير الاعلام	امحمد يزيد .

بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 54.

الملحق رقم07

الإعترافات بالحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية من 19 سبتمبر إلى 30 سبتمبر 1958 (1)

إسم البلد	تاريخ الإعتراف	ملاحظات
العراق	19 سبتمبر 1958	
ليبيا	19 سبتمبر 1958	
مراكش	19 سبتمبر 1958	
تونس	19 سبتمبر 1958	
العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	
الأردن	20 سبتمبر 1958	
الجمهورية العربية المتحدة	21 سبتمبر 1958	تضم مصر و سوريا
اليمن	21 سبتمبر 1958	
السودان	22 سبتمبر 1958	
الصين الشعبية	23 سبتمبر 1958	
كوريا الشعبية	25 سبتمبر 1958	
فيتنام	26 سبتمبر 1958	
اندونسيا	27 سبتمبر 1958	
غينيا	30 سبتمبر 1958	

احمد سعيود: المرجع السابق، ص190.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

أ الكتب بالعربية

1. بن بلة أحمد : مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبيرميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت،
2. بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات أيفيان، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موسم للنشر، ترجمة عياد نجيب، 1984.
4. حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت،1983.
5. دحلب سعد: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
6. الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، مصر الجديدة.
7. كافي علي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962، دار القصبة، الجزائر، 2011.

ثانياً: المراجع

أ الكتب بالعربية

1. أحـدادن زهـير: المختصـر في تـاريخ الثـورة التحريريـة 1954 – 1962، ط1، مؤسسـة احدادن للنشر والتوزيع، حسين داي، 2007.
2. ازغيـدي محمـد لحسـن: مـؤتمر الصـومام وتطـور ثـورة التحريـر الـوطني الجزائريـة 1956– 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
3. بوحـوش عمـار: التـاريخ السياسـي للجزائـر مـن البدايـة ولغايـة 1962، ط1، دار الغـرب الاسلامي، 1997.
4. بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954– 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
5. تابليت علي: فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة، الابيار، 2009.
6. الزبيري محمد العربي، عامر رخلية، وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، طبعـة خاصـة وزارة المجاهـدين، منشـورات المركـز الـوطني للدراسـات والبحـوث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
7. سليمان الشيخ: الجزائر حمل السلاح أو زمن اليقين، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، ترجمة حافظ الجمالي، 2003 .
8. عباس محمد: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
9. لبجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة محمد الفاضل، دار اليقظة العربية.
10. معمـري خالفـة: عبـان رمضـان، ط2، طبعـة خاصـة وزارة المجاهـدين، منشـورات ثالـة، الابيار، تعريب زينب لخروف، 2000.

ثالثاً: الأطروحات

1. بن غليمة سهام: الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية مابين 1954 – 1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم التاريخ، منشورة ، جامعة أبو بكر بالقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2006 – 2007.
2. بوحموم أمحمد: العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957 – 1962، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، 2015 -2016.
3. سايح ساليم: القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس 1994 – 1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017-2018.
4. قاسمي يوسف: مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية 1954 – 1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2008 – 2009.
5. مصمودي ناصر الدين: الولاية الثانية وعلاقتها بالولايات التاريخية والهيئات القيادية للثورة 1954 – 1962، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر،2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، 2016 – 2017.

رابعاً: الرسائل الجامعية

1. بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2008 – 2009.
2. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1959 من خلال مخطوطات الثورة الجزائرية للمركز الوطني للأرشيف، بئر خادم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001 – 2002.
3. بوعريوة عبد الملك: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005 – 2006.
4. سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001 – 2002.
5. شطيبي محمد : العلاقات الجزائرية التونسية أبان الثورة التحريرية 1954 – 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2008 – 2009.
6. شوقي عبد الكريم: دور القائد عميروش في الثورة التحريرية 1954 - 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، 2016 – 2022.
7. فشار عطاء الله: دور الدبلوماسية في انتصار الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001.
8. كمون عبد السلام: مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور،

قسم العلوم الإنسانية، منشورة، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012 – 2013.

9. منغور أحمد: موقف الرائ العام الفرنسي من الثورة التحريرية 1954 – 1962، رسالة مقدمة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ، 2005 – 2006.

خامساً: الجرائد والمجلات

1. تيزي ميلود: خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول.
2. سعيدوني بشير: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، 2018.
3. طاعة سعد: لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 09 ديسمبر2014، 2014.
4. جويبة عبد الكامل:قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البروتية 1954 ـ 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
5. غجاتي بدرة، بوضرساية بوعزة: جهود ومساعي الهيئات القيادية للثورة الجزائرية في تسليح جيش التحرير الوطني(المجلس الوطني للثورة) ولجنة التنسيق والتنفيذ 1956 – 1958، الجزائر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد 05، العدد 01 يناير 202 /31 /2022/01.

الفهارس

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحات
محمد لبجاوي	8،11.
لخضر بن طوبال	8،12،25،38،40،50،54،55،65.
زيغود يوسف	9،10،12،13،24،25،32،35.
علي كافي	9،10،12،24،25،56.
عبان رمضان	9،11،12،16،18،24،25،27،28،29،33،34،37،39،40 ،46،47.
سعد دحلب	9،20،34،40،46،55.
كريم بلقاسم	10،12،32،33،34،37،38،40،46،50،53،54،55،56، 61،64،65.
العربي بن مهيدي	11،12،24،32،33،34،37،46،65.
بن يوسف بن خدة	11،20،26،33،34،37،40،46،55.
مصطفى بن بولعيد	11،15،24،25،65.
محمد خيضر	12،18،27،29،39،54،55.
أحمد بن بلة	12،27،28،29،32،39،54،55.
حسين ايت احمد	12،29،39،54،55.
محمد بوضياف	12،29،39،54،55،65.
ابراهيم مزهودي	12،25،35.
عمر أوعمران	12،25،32،35،39،48.
فرحات عباس	16،20،39،40،46،47،52،53،54،56،64،65.

فهرس الأماكن

الأماكن	الصفحات
الجزائر	9،11،15،18،27،29،34،36،37،45،46،48،51،52،56،57،60 .63،64
فرنسا	.8،9،10،14،18،41،45،54،59،60،63
العاصمة	.9،11،12،16،24،34
افري اوزلاقن	.10
تونس	.14،32،34،35،37،38،45،46،53،58،63،64
المغرب	.14،32،35،40،45،50،53،58،63،64
وهران	.18،27،32
الصحراء	.21،24،47
القاهرة	.25،34،37،38،51،52،63
طرابلس	.27،65
لبنان	.58،64
ليبيا	.58،65
اندونيسيا	.58،59
نيويورك	.59
الكاف	.64

فهرس المحتويات

الشكروالتقدير

إهـــــــــداء

الإهـــــداء

مـقـدمـــة: 1

الفصل الأول:مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 وإرهاصات إنشاء مؤسسات الثورة بالخارج

المبحث الأول: المؤتمر من الفكرة إلى التجسيد : 8

المطلب الأول: فكرة عقد المؤتمر 8

المطلب الثاني: مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر..... 9

المطلب الثالث: التحضير لعقد المؤتمر 11

المبحث الثاني: ظروف انعقاد المؤتمر وقراراته.....15

المطلب الأول: ظروف انعقاد المؤتمر 15

المطلب الثاني: قراراته.....19

المبحث الثالث: ردود الفعل الداخلية والخارجية على قرارات المؤتمر 24

المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية: 24

المطلب الثاني: ردود الفعل الخارجية: 27

ملخص الفصل:.....30

الفصل الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ

المبحث الأول: لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.....32

المطلب الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 32

المطلب الثاني: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 34

المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 38
المطلب الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية: 38
المطلب الثاني: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية:.....40
ملخص الفصل.....43

الفصل الثالث: الحكومة المؤقتةللجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة. 45
المطلب الأول: الظروف الاجتماعية: 45
المطلب الثاني: الظروف السياسية: 46
المطلب الثالث: الظروف العسكرية:.....48
المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة وردود الفعل 51
المطلب الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة 51
المطلب الثاني: ردود الفعل على تأسيس الحكومة المؤقتة.....56
المبحث الثالث: مهام الحكومة المؤقتة وأزماتها.....61
المطلب الأول: مهام الحكومة المؤقتة: 61
المطلب الثاني: أزمات ومشاكل الحكومة المؤقتة:.....64
ملخص الفصل:.....67
خاتمة: 69
الملاحق: 73
قائمة المصادر والمراجع :.....82
الفهارس.....87
فهرس الأعلام.....87
فهرس الأماكن.....88
فهرس المحتويات : 89

الملخص

لقد شكل مؤتمر الصومام نقطة تحول كبيرة في مسار الثورة التحريرية، وذلك من خلال ما أفرزه من قرارات هامة على مختلف الأصعدة كان لها بالغ الأثر في استمرار ونجاح الثورة فعلى الصعيد العسكري مثلا أسهمت مخرجاته في هيكلت وتنظيم جيش التحرير الوطني وذلك من خلال وضع الرتب وتحديد الشارات والأوسمة وتقسيم جيش التحرير إلى مجموعة من الفرق غير أن أهم مخرجاته ما كان على الصعيد السياسي والمتمثل في بعثه لمؤسستي؛ لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة حيث لعبت هذين الأخيرتين من خلال نشاطهما المكثف دوراً هام في دعم الثورة بمختلف السبل والآليات المتاحة وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أمثلة ذلك أن لجنة التنسيق والتنفيذ كانت تقوم بدور المنسق بين مختلف هياكل وتنظيمات الثورة، أما الحكومة المؤقتة فمن أبرز أدوارها ما اضطلعت به على الصعيد الخارجي حيث سعت بما توفر لها من إمكانيات إلى التعريف بالقضية الجزائر واستجلاب الدعم الضروري لها.

Summary

The sommam conference constituted amajor turning point in the course of the liberation, through the important decisions it produced at various levels that had agreat impact on the continuation and success of the revolution. The decorations and the division of the liberation Army into a group of teams, but its most important output was not at the political level, with is represented in his mission to my institution, the coordination and Execution Committee and the interim Government, where the latter two, through their intense activity, played an important role in supporting the revolution in various available means and mechanisms, and at the internal levels. On the external level, it sought, with its available capabilities, to publicize the issue of Algeria and to attract the necessary it for support.